الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم تجارية

التصدير في الجزائر خارج المحروقات ما بين الضبط والتحفيز

دراسة حالة إجراءات تصدير نفايات المعادن على مستوى مديرية التجارة لولاية البويرة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبتين:

- بن وارث صبرينة
- زردب نبيلة

تحت إشراف الأستاذ:

- د/ قرينات اسماعيل

السنة الجامعية : 2024/2023

شكـــر وتقديـــر

بعد أن من الله علينا بأنإنجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه الى الله سبحانه و تعالى أولا و أخيرا بالحمد و الشكر على فضله و كرمه و لطفه الذي غمرنا به فوفقنا الى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه و كرمه، فإننا نتقدم بالشكر و التقدير الى الأستاذ المشرف الدكتور" قرينات إسماعيل" على إشرافه على إعداد هذه المذكرة و على الجهد الكبير الذي بذله معنا، و على نصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فله منا فائق التقدير و الاحترام .

و ندين بالشكر الجزيل للأستاذ الفاضل"قاضي عبد الكريم"الذيأشرف على الجانب التطبيقي لهذاالبحث لما أبداه من جهود فله أسمى عبارات الثناء والتقدير.

كما أتفضل بالشكر للزميلة وهيبة التي ساندتي بكل معاني الكلمة ووقفتها معي وقفة الأخت.

بتوفيق من الله عزوجل تم إتمام هذا العمل المتواضع الذي نسأل الله أن لايحرمنا أجره

وشكر موصول إلى كافة من ساعدنا ولو بدعوة في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد راجين من الله سبحانه وتعالى أن يبارك في عملهم ويزيدهم تألقاً ونجاحاً.

إهداء

الحمد لله المعطى المنال والصلاة والسلام على نبيه وصحبه الكرام أهدي هذا العمل المتواضع إلى ما هو أعز إلي في الدنيا عائلتي الصغيرة زوجي العزيز و ابنتي الغالية الين و صغير يا الحبيبان أريس و أكسيل، و الى والديا ، أمي التي أسأل الله أن يباركلها في عمرها وإلى أبي العزيز الذي هو سبب وجودي في الحياة إلى الذي لم يبخل بشيء في سبيل نحاحي إلى جميع إخوتي و أخواتي وأقاربي وصديقاتي دون استثناء، وجميع أساتذتي بالأخص أستاذي المشرف علينا قرينات إسماعيل، أدامه الله وحفظه.

إلى زميلتي في البحث،إلى كل من مد يد العون لإتمام هذا العمل وإلى كل من تصفح أو إطلع على هذا العمل، راجياً من المولى عزوجل أن يلقى مراده فيه وفائدته.

صبرينة

إهداء

الحمد لله المعطى المنال والصلاة والسلام على نبيه وصحبه الكرام

أهدي هذا العمل المتواضع إلى ما هو أعز إلي في الدنيا أمي التي أسأل الله أن يباركلها في عمرها،

عائلتي الصغيرة زوجي العزيز و إبنتي الغالية سيدرا و صغيريا وسيم و أنس ،

و إلى جميع إخوتي و أخواتي وأقاربي وصديقاتي دون استثناء، وجميع أساتذتي بالأخص

أستاذي المشرف علينا، أدامه الله وحفظه.

إلى زميلتي في البحث،إلى كل من مد يد العون لإتمام هذا العمل وإلى كل من تصفح أو إطلع على هذا العمل، راجياً من المولى عزوجل أن يلقى مراده فيه وفائدته.

نبيلة

ملخص

تهدف ورقتنا البحثية إلى إبراز مختلف التدابير التي باشرت بها السلطات العليا في سبيل تحقيق هدفين و القضاء على معضلتين، أما الهدفان فهما تشجيع الصادرات خارج المحروقات و تجسيد الخطط التنموية في سبيل ذلك، أما المعضلتين فهما معضلة التبعية النفطية و معضلة التنويع الإقتصادي، فالتصدير خارج المحروقات هدف سطرته الدولة و بدأت تمشي في خطاه بخطوات منتظمة و مدروسة و لعل الأرقام الإيجابية التي حققتها صادرات الجزائر خارج المحروقات تؤكد ذلك(أكثر من 5 مليار دولار قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال سنة 2022 و الأرقام الأولية المحققة في سنة 2023 مؤهلة لأن تضاعف الرقم).

لقد حرصت الدولة على مرافقة المستثمرين في مسار التصدير وتقديم التسهيلات اللازمة لهم من خلال تجسيد حزمة من الإصلاحات الإقتصادية تنتهجها الدولة عبر أليات جديدة لدعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية و كذا المتعاملين الإقتصاديين (المصدرين) و كذا ترقية الصادرات خارج المحروقات وفق منهج متكامل يعتمد على معيار التنمية المستدامة و الحوكمة و الإستثمارات الحقيقية و العمل على تنظيم التجارة الخارجية و رقمنتها، إضافة الى العمل على إحداث التوافق بين ضبط الواردات و رفع الصادرات و السعي الى الإستغناء عن ريع البترول و لو جزئيا لتمويل الإقتصاد الوطني.

كل التسهيلات السالفة الذكر لم تمنع الدولة من وضع ضوابط فيما يخص تصدير بعض المنتجات ذات الأهمية البالغة، إنما سعت الدولة الى التوفيق بين إحتياجاتها المحلية و تصدير ما فاض عن ذلك

في الأخير يمكن القول أن إجراءات التصدير خارج المحروقات في الجزائر تنقسم الى ما هو محفز للنشاط التصديري و فيها ما خاضع للضبط بحسب السلع المصدرة.

ABSTRACT

Our research paper aims to highlight the various measures undertaken by the higher authorities in order to achieve two goals and eliminate two dilemmas. The two goals are to encourage exports outside of hydrocarbons and to implement development plans for this purpose. The two dilemmas are the dilemma of oil dependency and the dilemma of economic diversification. Exporting outside of hydrocarbons A goal that the state has set and has begun to follow in regular and deliberate steps. Perhaps the positive numbers achieved by Algeria's exports outside of hydrocarbons confirm this (more than $5 billion is the value of Algeria's exports outside of hydrocarbons during the year 2022, and the initial numbers achieved in the year 2023 are eligible to double the number) .

The state has been keen to accompany investors in the export path and provide them with the necessary facilities by embodying a package of economic reforms pursued by the state through new mechanisms to support national productive institutions as well as economic operators (exporters), as well as promoting exports outside of hydrocarbons according to an integrated approach based on the development standard. Sustainable governance, real investments, and working to regulate and digitize foreign trade, in addition to working to create harmony between controlling imports and increasing exports, and seeking to dispense with oil revenues, even partially, to finance the national economy.

All the aforementioned facilities did not prevent the state from setting controls regarding the export of some very important products. Rather, the state sought to reconcile its local needs and export what was in excess.

Finally, it can be said that export procedures outside of hydrocarbons in Algeria are divided into those that stimulate export activity and those that are subject to control according to the exported goods.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	**/**
التشكرات	**/**
قائمة الجداول	**/**
قائمة الأشكال	**/**
الملخص	**/**
مقدمة	**01**
الفصل الأول : الاطار النظري للصادرات واجراءات التصدير خارج المحروقات في الجزائر	
تمهيد	**07**
المبحث الأول : مدخل إلى التجارة الخارجية والصادرات	**08**
المطلب الاول: مفهوم التجارة الخارجية واهميتها	**08**
المطلب الثاني : مفهوم التصدير واهميته وأهدافه	**10**
المطلب الثالث : انواع التصدير	**13**
المبحث الثاني : إجراءات وعراقيل التصدير خارج قطاع المحروقات والتسهيلات المقدمة	**16**
المطلب الاول: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر 2022/2010	**16**
المطلب الثاني : اجراءات التصدير خارج المحروقات في الجزائر	**28**
المطلب الثالث: العراقيل التي واجهت عملية التصدير خارج قطاع المحروقات والتسهيلات المقدمة	**34**
خلاصة الفصل	**43**
الفصل الثاني : إجراءات التصدير خارج قطاع المحروقات دراسة حالة على مستوى مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة (صادرات النفايات المعدنية الحديدة وغير الحديدية)	

تمهيد	**45**
المبحث الأول: تقديم مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة.	**46**
المطلب الأول: تعريف مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة، نشأتها، وهيكلتها.	**46**
المطلب الثاني: مهام وأهداف مديرية التجارة وترقية الصادرات.	**50**
المطلب الثالث: تقديم مكتب ترقية التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية	**53**
المبحث الثاني: الإجراءات القانونية لتصدير النفايات الحديدبة وغير الحديدية والعراقيل التي واجهت تصديرها	**56**
المطلب الأول: الإجراءات القانونية لتصدير النفايات الحديدبة و غير الحديدية	**56**
المطلب الثاني :العراقيل التي صادفت مجال تصدير النفايات الحديدية و غير الحديدية	**61**
المطلب الثالث: ضرورة تثمين المنتجات الوطنية من النفايات الحديدية وغير الحديدية (ما بين التصدير وتثمين المنتجات الوطنية من النفايات الحديدية وغير الحديدية)	**63**
خلاصة الفصل	**66**
خاتمة	**68**
قائمة المصادر المراجع	**74**
الملاحق	/

قائمة الأشكال والجداول

1. قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور حجم الصادرات بالجزائرية خلال الفترة 2010 – 2018القيمة	17
02	حصص نسبية لقيمة صادرات الحروقات و الصادرات خارج الحروقاتخلالالفترة 2020 – 2019	19
03	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارجالمحروقات– الفترة2019–2020	20
04	لمحة حول تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 09 أشهر 2021–09أشهر 2022	23
05	التركيبة السلعية للصاادراتالجزائرية خارجالمحروقاتالتي سجلت إرتفاعا معتبرا للفترة : 9 أشهر 2021/ 9 أشهر2022	26

2. قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	منحنى بياني يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارجالمحروقات سنتي 2019-2020	21
02	محنىبيانييوضح إجمالي الصادرتالجزائريةنحوالاتحادالأوروبيوالدولالافريقيةخلالفترة 2010-2019	22
03	حالة الميزان التجاري خلال الفترة 09أشهر 09/2021 أشهر 2022	25
04	أهموجهات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2022	28
05	هيكل مديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية البويرة	49

مقدمة

في ظل التغيرات والتطورات الاقتصاديةالتي يشهدها العالم و ما ينجر عنها من رهانات تجارية كبرى، لا تزال الحكومة الجزائرية تسعى لتجسيد حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي تنتهجها عبر أليات جديدة، والتي أقرتها السلطات العليا للبلاد بالمراهنة على التنويع الاقتصادي خاصة و أن الاقتصاد الوطني شهد حركية لا سابقة لها، و أن للدولة إرادة قوية و قرار سياسي لدفع عجلة التنمية في كل المجالات و بداية مشوار عملية التحرر من التبعية للمحروقات و معضلة عدم التنويع الاقتصادي.

لعل أن تداعيات الحرب الروسية –الأكرانية التي خلقت أزمة طاقوية خاصة في أوروبا كان لها الدور الأساسي من خلال تأثيرها على أسعار النفط التي قفزت إلى 105 دولار للبرميل الواحد و 1400 دولار لكل ألف متر المكعب بالنسبة للغاز، مما أدى إلىإلى زيادة الجباية النفطية في وقت كانت تعيش فيه البلاد على وقع صعوبات اقتصادية منذ انهيار أسعار النفط عام 2014.

نظرا لارتفاع الإيرادات النفطية و تزامنا مع قرارات الدولة في حذو نفس حذو النرويج في الحفاظ على الثروة النفطية للأجيال القادمة، كان لابدا للحكومة الجزائرية أن تفكر في البحث عن مصادر أخرى للعملة الصعبة، ألا و هو التصدير خارج قطاع المحروقات، خاصة و أنه هناك سياسة رشيدة من طرف الدولة تندرج ضمن موضوع تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

إرتفاع الإرادات النفطية للدولة انعكس إيجابا على الميزانية العامة للدولة التي قاربت 100 مليار دولار سنة 2022 وفاقت 100 مليار دولار سنة 2023 كنفقات تنموية بالمقارنة مع سنتي 2019 و 2020 التي عاشتهم الجزائر في ظل جائحة كورونا التي ثبطت من الاقتصاد العالمي ككل و لم تمنح السلطات الجزائرية الفرصة أن تطبق سياسات اقتصادية وفق رؤية محلية بل كانت مضغوطة بالظرف الصحي الاستثنائي.

في سبيل الإقلاع الاقتصادي و تجسيد خطط الدولة راهنت الجزائر و بقوة على تشجيع الصادرات خارج المحروقات بسلسلة من الإجراءات التي باشرتهاالحكومةالتنظيمية منهاوالتحفيزية، كما عكفت الدولة على رفع العراقيل و الصعوبات التي يمكن أن تعترض رجال الأعمال في مسار التصدير سواءا من حيث مراجعة قوانين ذات أهمية كبيرة لتسهيل المبادلات التجارية و تقديم ضمانات أكثر بوجه الخصوص للمستثمرين الذين ينشطون في مجال التصدير سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة و أن هذه التعديلات جاءت تزامنا مع دخول الجزائر المنطقة الإفريقية للتبادل الحرالذي دخل حيز التنفيذ و

الذي من شأنه خلق ديناميكية اقتصادية و تجارية دولية للجزائر ، أما فيما يخص الإجراءات التنظيمية فتسهر على احترام شروط الولوج إلى عالم التصدير خاصة فيما يتعلق بإجراءات تصدير بعض المنتجات التي تخضع لإطار تنظيمي، و يهدف هذا الإجراء إلى تطوير هذه الشعبة في السوقين الداخلي و الخارجي بهدف تشجيع الاستثمارفي هذا النشاط و استحداث شعبة تصدير جديدة من أجل المساهمة في الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات، حيث أنه تحرير تصدير هذه المنتجات يدخل في إطار تشجيع الصادرات بعدما كان يمنع تصديرها كالمنتجات النصف المصنعة أساسا من نفايات المعدن الحديدية و غير الحديدية، الجلود و الفلين وهذا لضمان السير الحسن لعمليات التصدير، و هو ما أثمر عن تسجيل نمو ملحوظ في الصادرات خارج قطاع المحروقات مس الكثير من المنتوجات.

من خلال ما سبق يمكن لنا طرح التساؤل التالي:

ما هي مختلف التحفيزات و آليات الضبط التي استخدمتها الجزائر قصد ترقية الصادرات خارج المحروقات؟

و للإجابة على هذه الإشكالية يتبادر الى أذهاننا التساؤلات التالية:

- كيف تتم عملية التصدير في الجزائر؟
- ما هو واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر؟
- هل يمكن اعتبار إجراءات التصدير في الجزائر كابحة أم مشجعة للتصدير ؟
- هل يمكن اعتبار تحرير تصدير النفايات المعدنية إجراء لصالح الدولة؟

ثانيا – فرضيات الدراسة

تستند الدراسة الى الفرضيات الأساسية التالية:

- تتم عملية التصدير وفق ضوابط تضمن السير الحسن للتجارة الخارجية.
- يتميز هيكل صادرات الجزائر بالتنوع منذ سنة 2021 و التي حققت قفزة كمية و نوعية.
- إن إجراءات المتعلقة بالتصدير هي إجراءات بسيطة و بعيدة عن التعقيد خاصة المتعلقة بقطاع الإنتاج الموجه للتصدير فقد حضي بكل أشكال الدعم و مختلف التسهيلات و الحوافز.
- تعمل الدولة وفق سياسة تتمثل في تثمين هذه النفايات من المعادن أولا و تصدير ما فاض عن الحاجيات الوطنية.

ثالثا – أهمية الدراسة

إن موضوع إجراء التصدير خارج قطاع المحروقات من المواضيع المهمة المرتبطة بتشغيل قطاع التصدير و كيفية إتمام إجراءات التصدير وفق ضوابط تضمن السير الحسن للتجارة الخارجية و بالتالي التخلي عن التبعية الشبه الكلية لقطاع المحروقات و إعطاء الأولوية للقطاعات الاخرى و الصناعات التحويلية، و التحول من اقتصاد أحادي الى اقتصاد متعدد الموارد و تبيين مختلف التسهيلات التي قدمتها الدولة في إطار تشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات.

رابعا – أهداف الدراسة

الهدف من هذه الدراسة

أولا– تبيان أثر تنويع الصادرات غير الهيدروكربونية على النمو الاقتصادي عن طريق معالجة الإحصائيات ثانيا إبراز الإجراءات المتبعة للقيام بعملية التصدير، لاسيما قطاع تصدير النفايات المعادن الحديدية و غير الحديدية التي تتسم بخصوصية فيما يتعلق بإجراءات تصديرها، إضافة الى تبيان مختلف الحوافز و التسهيلات التي تقدمها الدولة تحت عنوان تشجيع الصادرات خارج المحروقات من تحفيزاتجبائية و جمركية و مصرفية و غيرها من أجل تحقيق نوع من التوازن بين الصادرات النفطية و غير النفطية

خامسا – منهج الدراسة

تماشيا و طبيعة الموضوع الذي يأخذ شقه النظري تبيان تطور التجارة الخارجية خاصة من حيث هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات و كذا مراحل و إجراءات التصدير، إرتأينا الى إعتمادالمنهج الوصفي و التحليلي كونه يتماشى مع هكذا دراسة من خلال تحليل مجموعة الجداول والبيانات الواردة فيها و التي تساعد على الخروج بنتائج تسمح بالحصول على رؤية واضحة و معطيات دقيقة للبحث عن الحلول المناسبة، كما استعملنا المنهج التاريخي للتطرق لتطور صادرات الجزائرمنذ عقدين كمااستعملنا كذلك المنهج دراسة الحالة من خلال الإشارة الى إجراءات التصدير المتعلقة بنفايات المعادن.

سادسا– أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لدراسة هذا الموضوع الى ما يلي :

– الرغبة في إظهار مختلف التطورات التي طرأت في مجال التصدير خارج المحروقات خاصة سنة 2021–2022

–إبراز مختلف التسهيلات و التحفيزات المتاحة لكل راغب في دخول مجال الاستثمار و التصدير

– إبراز الإجراءات الحالية الخاصة بالتصدير

– الرغبة في إبراز حقيقة الاقتصاد الوطني فيما يخص الصادرات خارج المحروقات و النجاح الذي حققه خاصة سنة 2022 و المنتظر أن يكون 2023 أكثر نجاحا

–إضافة مرجع نفيد به زملاؤنا و كل من له رغبة في الإطلاع على هذا الموضوع

–إبراز القوانين الجديدة لاسيما قانون الاستثمارالجديد و الإصلاحات البنكية و أهم التسهيلات التي تساهم في دفع عجلة التنمية في مختلف الصناعات التحويلية خاصة.

سابعا – حدود البحث

تنصب دراستنا على دراسة واقع الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للدولة الجزائرية، فبحثنا يقتصر على كل ما له صلة بمجال التصدير خارج المحروقات في الجزائر، و بالضبط دراسة ما يمكن تسميته بإستراتيجية الدولة للخروج من التبعية النفطية، إذ ينصب نطاق الدراسة على تحليل تطورات قطاع التصدير خارج المحروقات بصفة عامة و ما يتضمنه من تطرق إلى واقعها من حيث هيكلها و إجراءات الولوج إلى عالم التصديرفي الجزائر إلى مختلف التحفيزات التي تقدمها الدولة، وإجراءات تصدير نفايات المعادن الحديدية و غير الحديدية خاصة، و التي تسهر مديرية التجارة لولاية البويرة على تطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بهذا النشاط، مع اقتصار الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2022 و التي تعتبر سنة استثنائية بالنظر إلى النتائج المحققة خلالها

ثامنا– صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي واجهت الطالبتين في إعداد المذكرة هو صعوبة الحصول على معلومات حديثة الا من المواقع الرسمية للوزارات خاصة فيما يتعلق بمعطيات حديثة العهد تتعلق خاصة بسنة2022.

تاسعا– تقسيمات الدراسة:

تتضمن الدراسة مقدمة عامة متبوعة بفصلين و تنتهي بخاتمة.

الفصل الأول جاء تحت عنوان الإطار النظري للصادرات و إجراءات التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول التصدير و المبحث الثاني تطرقنا إجراءات عملية التصدير و العراقيل التي تواجهها، و مختلف التسهيلات و التحفيزات التي تمنحها الدولة في إطار تشجيع الصادرات.

أما بالنسبة الفصل الثاني جاء تحت عنوان إجراءات التصدير خارج قطاع المحروقات دراسة حالة على مستوى مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة (صادرات النفايات المعدنية الحديدة وغير الحديدية). تطرقنا في المبحث الأول الى التعريف بمديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية البورة و مهامها أما المبحث الثاني فتطرقنا الى الدور الذي تلعبه مديرية التجارة في احترام شروط و إجراءات تصدير نوع معين من السلع التي تتميز بخصوصية في إجراءات تصديرها و هي نفايات المعادن الحديدية و غير الحديدية إضافة الى العراقيل التي صادفت مجال تصدير النفايات الحديدية و غير الحديدية.

في الأخير كانت هناك خاتمة تعتبر كخلاصة لهذا البحث، كما تم في هذا الصدد تقديم مجموعة من النتائج المتوصل إليها، وتقديم مجموعة من التوصيات المقترحة التي رأينا أنها يمكن أن تعمل على تسهيل إجراءات التصدير خارج قطاع المحروقات و التي يمكن أن تكون منطلق البحث في هذا المجال.

الفصل الأول :

الاطار النظري للصادرات واجراءات التصدير خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد

للتجارة الخارجية أهمية بالغة في الاقتصادياتسواءا على الصعيد المحلي أو العالمي، كونها مؤشرا على القدرة التنافسية في السوق الدولية و مصدرا أساسيا لدفع عجلة التنمية الإقتصادية ، ولقد تضمن الفكر الإقتصادي العديد من الأفكار التي تعكس مهام التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال ما تؤديه من توزيع للموارد الإنتاجية بين مختلف دول العالم، و لهذا نجد في أحد مركبتي التجارة الخارجية الصادرات، و التي تعمل على زيادة النمو في الدخل في مختلف الدول، حيث تشير الدراسات الى أن الصادرات تساهم في نمو الدخل بقدر أكبر من مجرد التغيير في حجم الصادرات، كما تساهم ايضا في زيادة حجم الإستثمارات، فهناك علاقة بين التوجه التصديري للسياسة الإقتصادية و جذب إستثمارات أجنبية جديدة حيث أن الجزائر تعمل بجهد لتحقيق هذه الثنائية إستثمار – تصدير، فنظرا لتأثير مسألة التصدير بشكل مباشر و غير مباشر على تحقيق التنمية الإقتصادية فإن كل الدول تسعى الى إدراك مسألة التصدير، فلقد مر قطاع التصدير خارج المحروقات بعدة مراحل عرفت تذبذبات ما بين الإنخفاض و الإرتفاع و في هذا الصدد عملت الجزائر بغرض تنويع صادراتها من خلال إتباع سلسلة من الإجراءات و التدابيرمنها تنظيمية و منها تحفيزية من أجل تطوير إقتصادها للتحرر منالتبعية النفطية، و التي يتوجب إتباعها لضمان السير الحسن لعملية التصدير و ضمان إحترام الشروط القانونية لممارسة نشاط التصدير و التي كانت في مجملها تحفيزية أكثر،

إذا كانت الدولة صارمة في بعض الإجراءات إلا أنها قدمت تسهيلات و تحفيزات تحمل في مضمونها ما من شأنه تسهيل عملية التصدير و مرافقة المصدرين الجزائريين في مشوارهم التصديري منها مالية، جمركية، ضريبية...

ومنخلال الإشكالية المطروحة نلاحظالعلاقةالوثيقةالموجودةبينهذه المفاهيم، التجارة الخارجية، التصدير و إجراءات التصدير ،وهذاماسنحاولتوضيحهأكثرفيهذاالفصلوذلكمنخلالالمباحثالتالية:

- **المبحث الأول:** مدخل الى التجارة الخارجية و الصادرات.
- **المبحث الثاني:** إجراءات التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائروالعراقيلالتي تواجه عملية التصدير و الحوافز و الضمانات التي تقدمها الدولة الجزائرية
-

المبحث الأول : مدخل إلى التجارة الخارجية والصادرات

يعتمد فهم المعنى العام للتجارة الخارجية على واد ارك الامتداد التاريخي لها، وتعريفها فيإطار علاقتها بالنمو للوقوف على أهميتها في الاقتصاد المحلي والعالمي.

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وأهميته

أولا : مفهوم التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والنهوض بهاأولوية كل الدول سواء المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال هذا المطلب نبين مفهوم التجارة الخارجية والفرق بين التجارة الداخلية وكذا اهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية. وتعددت الصيغ لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها ومن أهم التعاريف نذكر:

1-التعريف الأول :التجارة الخارجية تمثل اهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات[1].

2-التعريف الثاني :التجارة الخارجية هي عملية انتقال سلع وخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة[2].

3-التعريف الثالث :نعرفها مجموعة القواعد القانونية المنظمة لأعمال تجارية وقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدمات المتبادلة بين الدول حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي كما إنها وبصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة أو بطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الاستيراد والتصدير حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية مالية[3].

---

[1] مارك هارندر، جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة كل من الأستاذ طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض ،1987، ص 13.

[2] حسام، على داود وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص13

[3] عبد الحكيم الرفاعي، السياسة الجمركية الدولية و التكتلات الاقتصادية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ،1986، ص122

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن التجارة الخارجية تمثل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة او بين حكومات او بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات اقتصادية مختلفة.

يمكن القول بان التجارة الخارجية هي تلك المعاملات التجارية في شكل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال والافراد بين مختلف الدول والاقاليم وكذا مختلف السياسات التجارية المطبقة من طرف كل دولة.

ثانيا –أهمية التجارة الخارجية:

يمكن تلخيص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في اي مجتمع اقتصادي من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدم او ناميا فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض اضافة الى انها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح اسواق جديدة امام منتجات الدول.
- تساعد كذلك في رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام بالإضافة الى انه يمكن اعتبارها كذلك مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في سوق الدولي وذلك الارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات لإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية ومالها من اثأر على الميزان التجاري.
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها اقل مما لو تم إنتاجها محلي.
- التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماد أعلى التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
- –نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تساهم في بناء الاقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات واشباع الحاجات.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات.[1]

حيث انه وبفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنتاستغلاله لاكتفائها الذاتي والفائض منه تصدره إلى باقي دول العالم.

وبذلك يمكن القول انه للتجارة الخارجية أهمية بالنسبة للدول المتقدمة او النامية على حد السواء فهي توفر الأسواق اللازمة لتصريف منتجات الدول المتقدمة والتي يعجز سوقها المحلي عناستيعابها ,وبذلك تسمح لصناعتها المحلية بزيادة الانتاج وتطويره للاستفادة من الوقرات الاقتصادية المختلفة للإنتاج الكبير إما بالنسبة للدول النامية فالتجارة الخارجية تمكنها من تصدير منتجاتها من المواد الأولية ومنتجات الصناعات التي تتمتع بمزايا في إنتاجها للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل وارداتها منالسلع الاستثمارية المختلفة[2].

المطلب الثاني : مفهوم التصدير وأهميته وأهدافه

في هذا الصدد نتعرف على مفهوم وأهمية التصدير وأهدافه، وذلك حسب ماورد في أدبياتالتسويق الدولي.

أولا –تعريفالتصدير:

يعرف التصدير على أنه: "كل عملية تحويل أو سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي[3]"

والتصدير هو الشكل البسيط للدخول إلى الأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع البدائل الأخرى وعلى العموم يمكن أن ينظر إلى التصدير من زاويتين[4]:

–**التصدير باعتباره نشاطا سلبيا**، وهو عندما تبيع المؤسسة إلى الخارج دون تخطيط وخبرة حيث تنظر إلى السوق الخارجي كوسيلة للتخلص مما لديها من فائض غير متوقع وبالتالي تمارس النشاط التسويقي الدولي بالمناسبات فقط.

[1] حسام ، علي داوود وآخرون ،مرجع سابق، ص 14

[2] نفسالمرجع سابق، ص 16

[3] سعد غالب يسين : الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ،1999ص 40

[4] غول فرحات، التسويق الدولي :مفاهيم وأسس النجاح في الاسواق المالية، دار الخلدونية ، الطبعة الأولى ، الجزائر ، 2000، ص190

-**أما النظرة الثانية للتصدير باعتباره نشاطا إيجابيا**، والذي يعني أن المؤسسة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج، كما تخصص موارد مادية وبشرية في السوق الخارجي كبديل استراتيجي للعمل في السوق المحلي.

ولعله يكون من نافلة القول التذكير بأن التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.

ثانيا-أهمية التصدير:

يعتبر التصدير ذو أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة. كما اعتبر طريقة ناجحة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق، ثم بعد ذلك تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير.

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبها تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد، وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني وهوما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن ميزان المدفوعات لكثير من الدول النامية، ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول[1].

ثالثا : أهداف التصدير

يرجع اهتمام الدولة والمؤسسات بالنشاط الاقتصادي نتيجة لماله من أهداف تساهم بقدر كبير من رفع الإنتاجية و الزيادة في المداخيل من ناحية أخرى ومن بين أهداف التصدير نذكر مايلي[2]:

[1] وليد قسوم ميساوي :دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر، 1978-2006،مذكرة ماجستر، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2007، ص13

[2] بوسعيد هشام، البلي البشير، معوقات عملية التصدير في الجزائر-دراسة حالة مؤسسة خاصة- مؤسسة " كوندور "، موضوع تقرير تربص- تخصص تجارة دولية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، 2015-2016، ص13-14

1) **أهداف مرتبطة بالإستراتيجية التجارية:**

تتمثل في تصدير الفائض نتيجة لتشبع السوق الوطني وتجنب المنافسة المحلية :

- التوزيع الجغرافي للمخاطر حيث كلما اتسعت وتنوعت أسواق المؤسسات تنوعت معها إمكانية المخاطر الناتجة عن الخسارة في مناطق معينة هذا ما يوفر دعما لاستقرار المؤسسة.
- –التكليف مع المنافسة والاطلاع المستمر علي آخر تطورات السوق و سياسة المؤسسات المنافسة وهذا ما يبين أن من أهم أوجه النشاط التجاري للتصدير الذي يعتمد على مختلف الطاقات و الوسائل الإنتاجية المتاحة من خلال مختلف التعاريف في عدة مستويات .
- اللجوء إلى السوق الخارجية و تمدد مشروع المنتوج فللمنتج فترات حياة معينة لا تكون نفسها في معظم الأسواق فللمنتج فترات حياة معينة لا تكون نفسها في معظم الأسواق فهناك أسواق تكون فيها السلة قد بلغت مرحلة التشبع في حين قد تكون مازالت في مرحلة الانطلاق في أسواق أخرى .

2) **أهداف مرتبطة بالجانب المالي :**

- زيادة رقم الأعمال و ذلك بزيادة كمية المبيعات واكتساب حصص سوقية اكبر .
- زيادة هوامش المر دودية.
- رفع مرد ودية رؤوس الأموال المستثمرة و الاستفادة القصوى من كل العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية.
- الحصول على العملة الصعبة.
- الاستفادة من التشجيع الحكومية المحفزة للتصدير مثل الإعفاءات الضريبية ودعم أسعار النقل .

وهذا ما يؤكد على ضرورة تحسين مستوى الصادرات مما يتيح للمؤسسة فرص كبيرة لتحقيق أرباح مالية طائلة .

3) **أهداف مرتبطة بتحسين شروط الإنتاج :**

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة حيث يقوم بتقوية لذتها وذاك باستخدام كل الطاقات الإنتاجية المتاحة (العمالة، الآلات المستعملة).

- تعويض جهود البحث والتطوير: إن نشاطات البحث والتطوير تأخذ من المؤسسة ميزانيات ضخمة, حتى تتمكن من تنقية هذه النفقات يلزم عليها القيام بتصدير منتجاتها إلى الأسواق ذات مرد ودية اكبر.
- تحسين نوعية المنتجات : إن اللجوء إلى التصدير يحتم على المؤسسة إدخال تحسينات وابتكارات على المنتوج نظرا لاختلاف أذواق ومتطلبات الزبائن في الأسواق الدولية .

– التصدير ودورة حياة المنتوج : إن التصدير يسمح للمؤسسة بتمديد دورة حياة المنتوج ومضاعفات حجم المبيعات في مرحلة النضج.[1]

المطلب الثالث :أنواع التصدير

1 –التصدير المباشر :في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء ويتم التصدير وفق أربع طرق.

طرق التصدير المباشر:

- التصدير المباشر بدون دعم من الخارج.
- البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج.
- الممثل التجاري وهو شخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية.
- الوكيل التجاري وهو مندوب لشركة ما بغية التفاوض عمى بعض الأعمال تحت اسم هذا المشروع[2].

2 –التصدير غير المباشر :طريقة شائعة الاستخدام إذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية وإنما توكل الميم إلى جهات خارجية سواء كانوا من نفس البلد أو خارج البلد.

ويطبق هذا النوع من التصدير عمى الشركات حديثة العيد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية وذلك لأنها تتضمن أول مخاطرة وهذا النوع لا يكلف الشركة أي تكوين لأيدي عاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة[1].

[1] بوسعيد هشام، البلي البشير، مرجع سابق، 15

[2] زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية عمى النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر – الفترة ،2005–20014 مذكرة ماستر في العموم التجارية، جامعة محمد خيضر –بسكرة،2015، ص54

طرق التصدير غير المباشر:

- **شركات التجارة الخارجية** :في الواقع ليس لدى هذه الشركات كافة التوجهات والإمكانيات لامتلاك جملة الكفاءات اللازمة للتصدير إذ لابد ليا من امتلاك شركات لبيع منتجاتها في الخارج[2].

3 –التصدير المشترك (المنظم) :هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معا، إنه أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية، ويمكن أن هذا الأسلوب بأشكال مثل [3]:

- **الاتحاد التصديري**:يقوم عمى فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا وأكثر فعالية من سلسلة من الأعمال الفردية، الهدف الأساسي للاتحاد وهو التصدير بكثرة وبشكل أفضل مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني لمشركة، بحيث نجد أن وظيفة التصدير التي كانت تقوم بها الشركة العضو سابقا مجمعة ومركزة في تنظيم خاص.

إن تعاون الأعضاء يساعد عمى وضع أشخاص متخصصين، وبالتالي سيكون البيع بسعر أفضل وفي أسواق أوسع ويكون هذا الاتحاد مفيدا أو يشكل إحدى وسائل الشركات بتصدير السمع، خاصة الشركات الصغيرة التي ليست ليا القدرة عمى التصدير بمفردها. ويقوم هذا التحاد ميما كان شكله بوظائف جزئية عامة تتعمق بالنشاط التصديري مثل:

- القيام بوضع سياسة تسويقية أكثر فعالية تتعمق بدراسة السوق والترويج وتطوير المنتجات.....إلخ.
- إعفاء الأعضاء من العوائق الفنية والإدارية المتعمقة بالتصدير[4].

---

[1]عزوزي عواطف، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة ماستر في العموم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2010، ص81

[2]زير ريان، مرجع سبق ذكره، ص ص 54–55

[3]بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر– ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعمي، الشلف، الجزائر،2009، ص89

[4] وصاف سعيدي، ضمان ائتمانات التصدير في البلدان لنامية، فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصادياتوالمؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 22 ،21نوفمبر،2006، ص14

- **التصدير المحمول** :هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة في عمولة محددة، بخدمة شركة صغيرة حديثة التصدير وذات إمكانيات ضعيفة لا يمكنها القيام بعملية التصدير بمفردها[1].

[1] موسوعة ويكيبديا : http:\\ar.wikipedia.org موقع أطلع عليه بتاريخ : 2024/04/10 على الساعة : 22:00h

المبحث الثاني : إجراءات التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر والعراقيل التي تواجه عملية التصدير والحوافز والضمانات التي تقدمها الدولة

من أجل دفع عجلة التنمية و الولوج الى الاسواق الخارجية وجب على المؤسسات الجزائرية إتباع المراحل و الإجراءات الخاصة بعملية التصدير التي ستساهم في ضمان السير الحسن لعملية التصدير، فإذا كانت الدولة صارمة في بعض الإجراءات إلا أنها قدمت تسهيلات و تحفيزات من شأنها أن تسرع من وتيرة الإجراءات، و هذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث.

المطلب الأول: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة (2010-2022)

من بين الأزمات الشديدة التي تعرضت لها الجزائر، تلك التي حدثت في الثمانيناتو بالضبط في سنة 1986، حيث أدانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية الى ما دون 10 دولار في التسبب بصدمة كبيرة للإقتصاد الوطني، نظرا لتميز الإقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات فأصبح لزاما على الجزائر الإهتمام بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث عرف هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تطورات تتأرجح بين ارتفاع و انخفاض نوضحها كما يلي:

1- هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2010-2020)

لم تستطع الجزائر خلال الفترة الممتدة من (2010-2020) أن تحقق النتائج المرجوة في قطاع التصدير خارج المحروقات و بقيت ضعيفة وهاشة لم تتجاوز 7% من إجمالي الصادرات وسنحاول التعرف على مختلف الفترات التي مرت بها تطور صادرات الجزائر وكذا العوامل التي أثرت فيها.

الجدول رقم (01): تطور حجم الصادرات بالجزائرية خلال الفترة 2010 – 2018القيمة : (مليون دولار)

البيان		2 010	2 011	2 012	2 013	2 014	2 015	2 016	2 017	2 018
صادرات المحروقات	قيمة	56 120	71 661	70 583	63 816	58 462	33 081	27 918	33 202	39 277
	نسبة	98,30%	98,31%	98,30%	98,70%	97,22%	95,70%	95,25%	96,04%	94,23%
صادرات خارج المحروقات	قيمة	970	1 227	1 153	1 051	1 667	1 485	1 391	1 367	24
	نسبة	1,69%	1,68%	1,60%	1,62%	2,77%	4,29%	4,75%	3,95%	5,67%
صادرات إجمالية	قيمة	57 090	729	71 736	64 867	60 129	34 566	29 309	34 569	41 682
	نسبة	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%	100,00%

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر للفترة ما بين (2010 – 2018)

التقرير السنوي 2010، جويلية 2011 ص 60

التقرير السنوي 2015 نوفمبر 2016 ص65

التقرير السنوي 2016 سبتمبر 2017 ص 55

التقرير السنوي 2018 ديسمبر 2019 ص 45

الموقع الرسمي الإلكتروني لبنك الجزائرwww.bank-of-algeria.dzتاريخ الإطلاع على الموقع 2024/04/13

حيث تقسم تطورات صادرات الجزائر ال فترتين هما:

-الفترة الممتدة من (2010 – 2014):بلغت إرادات الصادرات 090 57 مليون دولارسنة 2010 و 888 72 مليون دولار سنة 2012 ، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي بلغت 109.45 دولار للبرميل الواحد سنة 2010، هذه الإحصائيات إن دل على شيء ألا و هو أن اقتصاد الجزائر ريعي محض، أين استحوذت صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائر بمتوسط نسبة 98.1 % و بلغت الصادرات خارج المحروقات في أحسن الحالات 2.77%من إجمالي الصادرات

-الفترة الممتدة من(2010 – 2014): و هي الفترة التي شهدت انهيار أسعار البترول إلى ما دون 40 دولار للبرميل الواحد، حيث أنه بإجراء مقارنة بين إيرادات سنة 2012 و التي بلغت736 71 مليون دولار و سنة 2016 التي بلغت 309 29 مليون دولار يظهر لنا بوضوح أن تأثير الأزمة كان كبير من خلال انخفاض إجمالي للإيرادات إلى أقل من النصف.

و في ظل محاولة الحكومة لمواجهة الأزمة البترولية، قامت بتبني نموذج النمو الإقتصادي الجديد و الذي يقوم على أساس تنويع الصادرات، هذا ما أدى إلىارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات بنسبة طفيفة قدرت بـ 2% (4.29% سنة 2015 الى 5.67 %سنة 2018)

إن التغير الكبير في قيمة إيرادات الصادرات مع الثبات النسبي لحجمها إنما يدل على إضطراب أسعار المحروقات،فهذا لتحليل الجزئي يبينمدى تعرض سوقالنفط الى الأزمات و مدي خطورة تداعيات الإعتماد على المحروقات كمصدر يمكن القول الوحيد لإيرادات الدولة الجزائرية.

الجدول رقم (02): تطور صادرات الجزائر : حصص نسبية خلال الفترة 2019 – 2020

القيمة : (مليون دولار)

البيان		2019	2020	نسبة التغير
صادرات المحروقات	قيمة	33243.7	21541.11	-32.20%
	نسبة	%92.80	%90.52	
صادرات خارج المحروقات	قيمة	2580.53	2255.49	-12.59%
	نسبة	%7.20	%9.48	
المجموع	قيمة	35823.53	23796.60	-33.57%
	نسبة	100%	100%	

المصدر : إحصاءات للتجارة الخارجية للمديرية العامة للجمارك للجزائر فترة 2020 www.douane.gov.dz

تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/04/13

نلاحظ أن الصادرات الإجمالية سجلت انخفاضاحادا بنسبة 33.57 % سنة(2019-2020) و كان ذلك راجعاإلىانخفاض صادرات المحروقات التي تشكل 90.52 %من القيمة الإجمالية بنسبة 35.20% أي انخفاض حاد بقيمة 11.70 مليار دولار مقارنة بـ 2019 ، في حين أن الصادرات خارج المحروقات بقيت هامشية بقيمة 2.26 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضابنسبة 12.56 % و يرجع السبب الأساسي في ذلك الانكماش الذي شهده العالم الاقتصادي بعد ظهور جائحة كورونا مما أدىإلى تراجع الطلب العالمي على البترول و مشتقاته.

فبرغم الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائريةل دعم الصادرات خارج المحروقات،إلا أن الإنتاج لم يستوفي الكمية و الجودة اللازمة للمنافسة في الأسواق الخارجية حيث نلاحظ من الشكل أن نسبة صادرات الجزائر خارج المحروقات ضعيفة جدا مقارنة بصادرات المحروقات.

التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارجالمحروقات– الفترة2019–2020:

لا تنحصر جملة الصادارت إلا فيا لمنتجات التالية (المواد الخام ،المنتجات نصف المصنعة، المواد الغذائية ،سلع التجهيزات الزراعية، سلع التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية غير غذائية)،والشكل التالي يوضح تطور قيم هذه المنتجات خلال فترة (2019 –2020).

الجدولرقم (3) :تطور الصادارت خارج المحروقات بالنسبة للمنتجات الرئيسية التي صدرتها الجزائر – الفترة2019–2020القيمة(مليوندولار)

السنوات / الصادرات	2019		2020		نسبةالتغير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
مواد التجهيز الصناعية	82,97	3,22%	93,81	4,03%	3
مصنعة ½ المنتجات	1956,92	75,84%	1611,18	71,43%	1
المنتجات الخام	95,95	3,72%	71,52	3,17%	4
مواد التجهيز الزراعية	0,25	0,01%	0,32	0,014%	6
مواد غذائية	407,85	15,81%	442,59	19,42%	2
السلعالاستهلاكية غير الغذائية	36,42	1,41%	39,06	1,73%	5
المجموع	2582,36	100%	2255,49	100%	

المصدر : إحصاءات للتجارة الخارجية للمديرية العامة للجمارك للجزائر فترة 2020 www.douane.gov.dz

تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/04/13

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنه خلال سنتي 2019– 2020 بأن هناكمجموعات تشكل هيكل صادرات الجزائرخارج المحروقات و هي المنتجات نصف مصنعة التي بلغت نسبتها أكثرمن 71% سنة 2020 ثم تليها المواد الغذائية ،أما باقي المنتجات المواد الخام ،سلع تجهيزات زراعية، السلع

الاستهلاكية غير غذائية ،سلع التجهيزات الصناعية ،فتعتبر صادرات هامشية لم تصل إلى نسبة مرتفعة ،وذلك راجع لعدم وفرة لإنتاج و قلة الجودة و الذي يعود بدوره الى ضعف قطاع الصناعة.

الشكلرقم(01): منحنى بياني يبين التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارجالمحروقات

سنتي 2019-2020

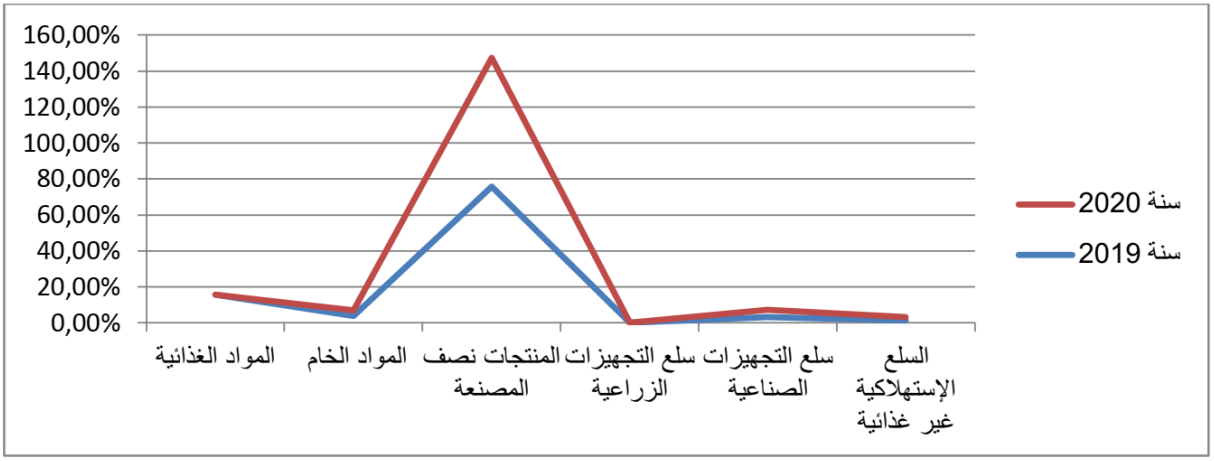

المصدر: حسام الدين العابد و نور الدين معمير،آليات تشجيع و ت ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات مذكرة تخرج ماستر،تخصص مالية و تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، السنة الجامعية 2022 ص 44

توزيع صادرات الجزائر حسب الدول التي تتعامل معها :

في الجدول أدناها يتضح لنا من الأرقام أنا الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول مع الجزائر، ثم تأتي الدول الاوروبية و الدول الأسيوية و الدول العربية، وفي الأخير قارتي امريكا وإفريقيا، والمبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) :توزيع صادرات الجزائر حسب الدول التي تتعامل معها للفترة 2019-2020

السنوات	المنطقة	الإتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية الأخرى	دول أمريكا الجنوبية	أسيا دون الدول العربية	أوقيا نوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقيا	المجموع
2010	القيمة	28009	10	2620	2620	/	694	1281	79	57053
	النسبة %	49,09	0,01	4,5	4,5		1,2	2,2	0,1	100%
2011	القيمة	37307	102	4270	4270	41	810	1586	146	73448%
	النسبة %	50,79	0,13	5,81	5,81	0,06	1,1	2,15	0,19	100%
2012	القيمة	39797	36	4228	4228	/	958	2073	62	71866%
	النسبة %	55,37	0,05	5,8	5,8	/	1,3	2,8	0,08	100%
2013	القيمة	41277	52	3211	3211	/	797	26,39	91	71866%
	النسبة %	63,52	0,08	4,9	4,9	/	1,2	4,06	0,14	100%
2014	القيمة	40378	98	3183	3183	/	648	3065	110	62886%
	النسبة %	64,2	0,15	5,06	5,06	/	1,03	4,87	0,17	100%
2015	القيمة	22976	30	1131	1131	/	439	1319	84	31846%
	النسبة %	66,41	0,09	3,55	3,55	/	1,37	4,14	0,26	100%
2016	القيمة	22976	37	1683	1683	/	572	1550	82	34597%
	النسبة %	66,41	0,01	4,86	4,86	/	1,65	4,48	0,23	100%
2017	القيمة	20386	40	2530	2530	71	799	1273	103	35262%
	النسبة %	57,81	0,11	7,17	7,17	0,2	2,26	3,61	0,29	100%
2018	القيمة	23386	40	2660	2660	248	712	1669	132	41148%
	النسبة %	56,83	0,09	6,46	6,46	0,6	1,73	4,05	0,32	100%
2019	القيمة	20496	2318	3884	3884	531	/	1787	382	35822%
	النسبة %	57,21	6,47	1084	1084	1,48	/	4,98	1,06	100%

المصدر : إحصاءات للتجارة الخارجية للمديرية العاملجمارك للجزار فترة 2020 www.douane.gov.dz

تاريخ الإطلاع على الموقع 2024/04/13

تعتبر دول الإتحاد الأوروبي المستقبل الرئيسي للصادرات الجزائرية، حيث بلغت الصادرات الجزائرية نحوها أكثر من 50 % من إجمالي الصادرات الجزائرية بخلاف الدول الإفريقية التي تتذيل قائمة الدول التي تصدر لها الجزائر و التي تكاد تنعدم، فعلى سبيل المثال سنة 2012 بلغت نسبة صادرات الجزائر نحو الدول الإفريقية 0,08 % فقط وهذارجع إلى سياسات الحكومات السابقة التي لم تولي إهتمام للسوق الإفريقية ولم تقدرها ولم تهتم بها و أهملتها لعقدين متتاليين ، حيث تتركز صادرات الجزائر نحو إفريقيا بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات و تجارة المقايضة مع دول الجنوب بالرغم من أنه في السنوات الاخير بدأ بعض المستثمرين بالإهتمام بالسوق الإفريقية و المنحنى في الشكل رقم (5) يوضح ذلك.

الشكلرقم (02) : محنى بياني يوضح إجمالي الصادرت الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي و الدول الافريقية خلال فترة 2010-2019

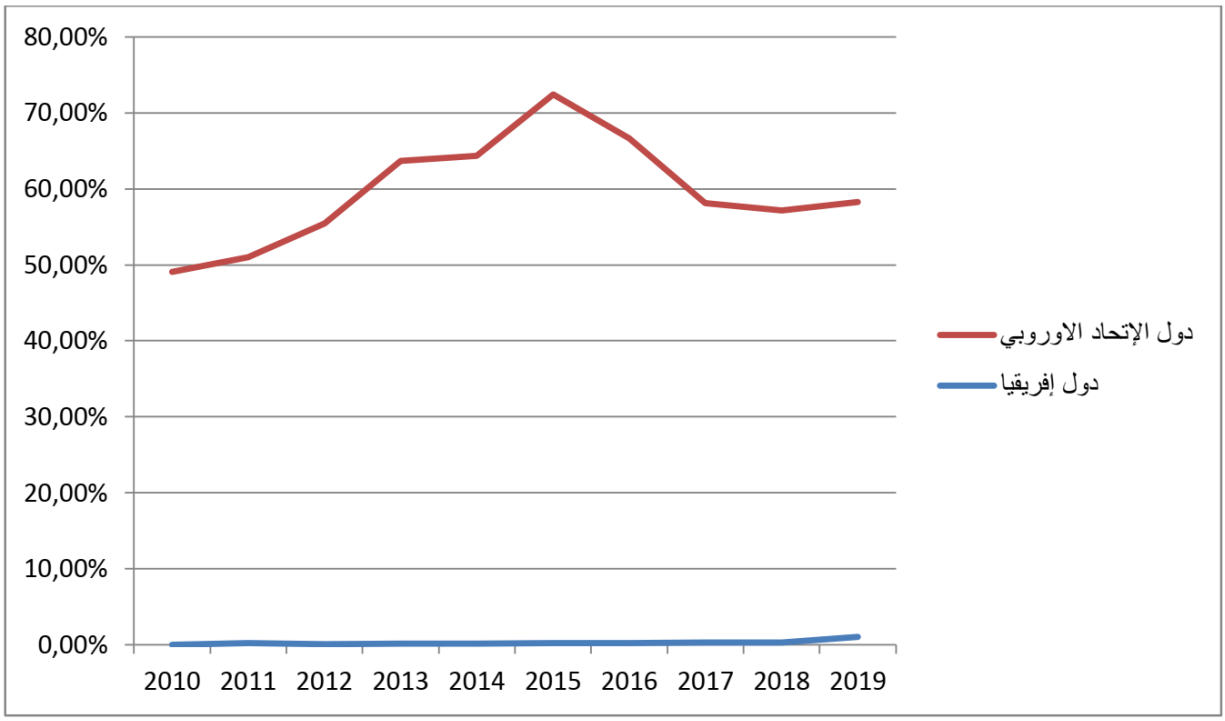

المصدر: حسام الدين العابد و نور الدين معمير،آليات تشجيع و ت ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات مذكرة تخرج ماستر،تخصص مالية و تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، السنة الجامعية 2022 ص 46

التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2021-2022):

سعت الجزائر إلى التحرر من التبعية النفطية، فمذ 2021 وهي تعمل على تطبيق خططها التنموية في إطار تشجيع الصادرات و خاصة تنويع التركيبة السلعية للصادرات و الذي أثمر بتسجيل نمو ملحوظ المبين فيما يلي:

هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة (2021-2022) سعت الجزائر الى التحرر من التبعية النفطية، فمذ 2021 وهي تعمل على تطبيق خططها التنموية في إطار تشجيع الصادرات و خاصة تنويع التركيبة السلعية للصادرات و الذي أثمر بتسجيل نمو ملحوظ المبين فيما يلي:

لمحة حول تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 09 أشهر 09/2021أشهر 2022 :

القيم : مليار دولار أمريكي

الجدول رقم (4):لمحة حول تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 09 أشهر 09/2021أشهر 2022(القيم : مليار دولار أمريكي)

	9أشهر 2021	9اشهر 2022	نسبة التطور 9 أشهر (2022/2021)%
صادرات المحروقات	24.2	38.4	59
صادرات خارج المحروقات	3.5	5.0	44
إجمالي الصادرات	27.7	43.4	57
الواردات	27.9	29.7	7
الميزان التجاري	-0.25	13.7	5 608
المبادلات التجارية	56	73	32
معدل تغطية الصادرات للواردات	99	146	47

المصدر: عبد اللطيف الهواري، لمحة حول تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 09 أشهر 09/2021أشهر 2022، مجلة منتدى التجارة الخارجية، العدد 29، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس)، ديسمبر 2022 ص37

الشكلرقم(03):حالة الميزان التجاري خلال الفترة 09أشهر 09/2021 أشهر 2022

المصدر: عبد اللطيف الهواري،لمحة حول تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 09 أشهر 2021-09أشهر 2022، مجلةمنتدى التجارة الخارجية، العدد 29، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس)، ديسمبر 2022 ص37

سجلت الصادرات خارج المحروقات خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 نموا محسوسا قدر بـ44 %، بقيمة 5 مليار دولار مقابل 3.5 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية، أي أن سنة واحدة كانت كفيلة في تحقيق قفزة كمية و نوعية بزيادة قياسية في صادرات الجزائر لم تكن لها سابقة و المبينة كما يلي :

- **الأسمدة المعدنية و الكميائيةالأزوتية** :تتصدر الأسمدة المعدنية و الكميائيةالأزوتية قائمة المنتجات المصدرة، حيثبلغت 1.29 مليار دولار
- **مواد البناء** : بلغت صادرات الجزائر من مواد البناء 12 مليون و 180 ألف طن بقيمة قاربت 1 مليار دولار بنسبة 56% مقارنة بسنة 2021 ، قضبان الحديد و الصلب جاءت على راس القائمة 428 مليون دولار، الإسمنت في المرتبة الثانية بقيمة تجاوزت 322 مليون دولار، و في المرتبة الرابعة البلاط الخزفي بقيمة تجاوزت 14 ملين دولار.تصدير مواد البناء وجه نحو 62 بلدا من بينها 22 بلدا إفريقيا و 6 بلدان عربية و 34 من باقي دول العالم
- **المنتجات الغذائية**: سجلتارتفاعا معتبرا كالبسكويت، العصائر والشوكولاطة عتبة 12 ملياردولار

- **المواد الكميائية العضوية** : بلغت ما يقارب 38 مليون دولار
- **الآلاتالكهربائية:** بلغت قيمتها 49 مليون دولار
- **مواد التنظيف** : حققت مليون دولار
- **الورق، النسيج و العتاد الكهربائيو الخشب و الفلين:** بلغت قيمة صادراتها مجتمعة 100مليون دولار.

بإجراء مقارنة بين التسعة أشهر الأولى من سنة 2021 و 2022نلاحظ أن :

- الميزان التجاري سجل فائضا معتبرا في سنة 2022 يقدر بـ 13.6 مليار دولار مقابل عجز في سنة 2021 قدرت قيمته 0.25 مليار دولار
- كما بلغ معدل الصادرات خارج المحروقات 11.5% من القيمة الإجمالية للصادرات
- خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2022 سجلت الصادرات خارج المحروقات نموا يقدر بـ 44 % ، بقيمة 5 مليار دولار مقابل 3.5 مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

الجدول رقم (05):التركيبة السلعية للصادراتالجزائرية خارجالمحروقاتالتي سجلت إرتفاعا معتبرا

- **الفترة :9 أشهر2021/ 9 أشهر2022:**

تمثلت أهم المنتجات التي صدرتها الجزائر خارج المحروقات و التي سجلت إرتفاعا فيما يلي:	
الأسمدة المعدنية و الكميائيةالأزوتية : 1.29 مليار دولار مقابل 0.95 مليار دولار أي بزيادة تقدر بـ 36%	قضبان من الحديد أو من الصلب : 428 مليون دولار، مقابل 237.8 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 80%
نشادر: 1 مليار دولار،مقابل 449 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 123%	الإسمنت : 322 مليون دولار، مقابل 167 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 92%
محلل النافتالين : 631 مليون دولار، مقابل 384 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 64%	فوسفات: 149.6 مليون دولار مقابل 75.9% مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 97%
زجاج مسطح و مقسي : 62.3 مليون دولار، مقابل 23.3 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ167%	

المصدر: عبد اللطيف الهواري،لمحة حول تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 09 أشهر 09/2021أشهر 2022،**مجلة** منتدى التجارة الخارجية، العدد 29، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس)، ديسمبر 2022 ص38

يتضح من خلال الإحصائيات المقدمة فيما يتعلق بسنة 2021 أن الجزائر شهدت انتعاشا كبيرا في أسواق النفط سواءا من حيث العرض أو الطلب و ذلك بفضل إعادة الفتح التدريجي للإقتصاد العالمي ما بعد كوفيد-19 الأمر الذي أدى الى حركية و تنقل أكبر من جهة، و من جهة أخرى نقص الغاز الطبيعي على المستوى العالمي الذي رفع مستوى الطلب على النفط الخام كبديل، ما أدى الى أرتفاع أسعار النفط ، ولعل أن تداعيات الحرب الروسية- الأكرانية في 2022 عزز من هذا الإنتعاش، مما مكن الدولة من رفع الإرادات الجبائية النفطية والذي سمح لها بتطبيق سياساتها الإقتصادية خاصة المتعلقة بتطوير قطاع الصادرات خارج المحروقات و العمل على تطويرها من حيث الكم و النوع، الا أنه يبقى جل صادرات الجزائر خارج المحروقات عبارة عن مواد خام، و هذا يعود الى ضعف قطاع الصناعات التحويلية و لكن مع تفعيل قانون الإستثمار الجديد 18-22 تأمل الحكومة في دفع عجلة الإستثمار في القطاع الصناعي.

الشكلرقم(04):أهم وجهات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال التسعة أشهر الأولى لسنة 2022

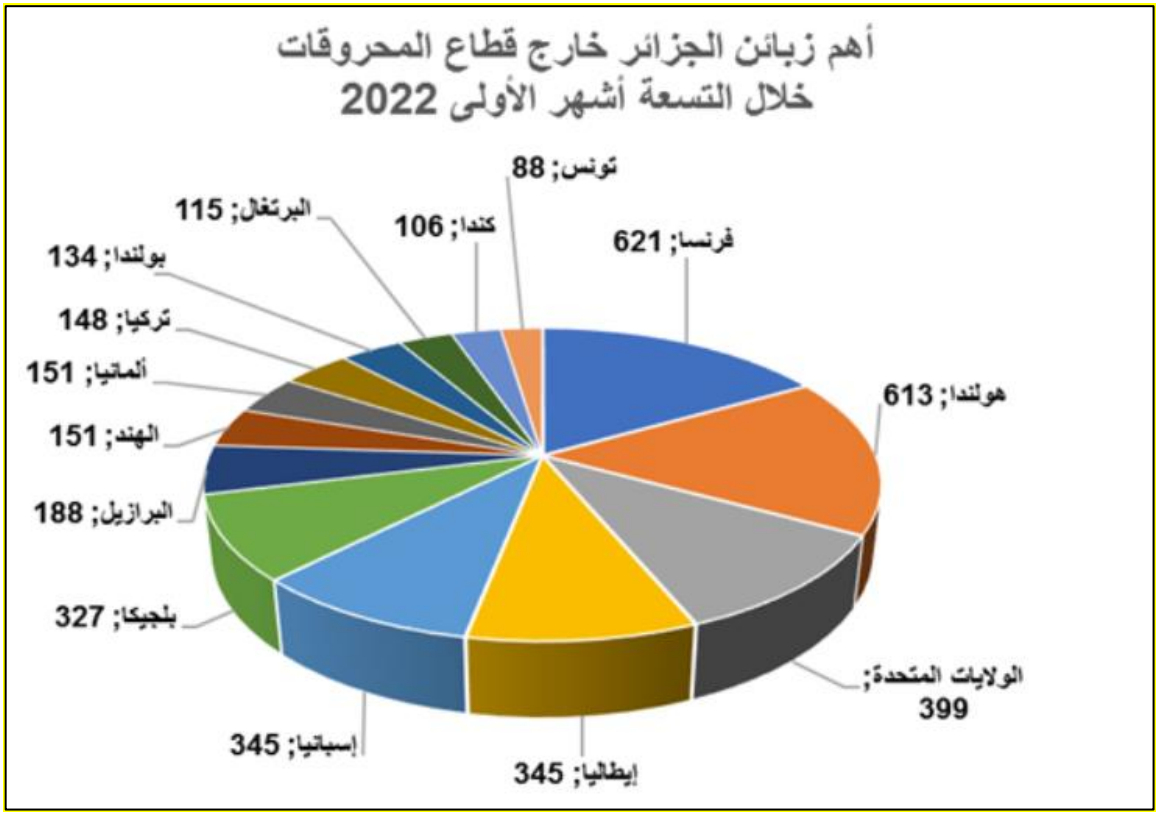

عبد اللطيف الهواري،لمحة حول تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 09 أشهر 09/2021أشهر 2022،مجلة منتدى التجارة الخارجية، العدد 29، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس)، ديسمبر 2022 ص38

لقد عرف نطاق تعاملات الجزائر مع العالم الخارجي توسعا لا مثيل له بعدد من الدول فاق 50 دولة حيث يتضح من الشكل رقم (4) أن فرنسا تمثل الزبون الأول للجزائر من المنتجات خارج قطاع المحروقات أين بلغت حصة تقدر بـ 12.5% أي 621 مليون دولار ، تأتي هولندا في المركز الثاني بحصة 12.3 % أي 613 مليون دولار، وفي المرتبة الثالثة الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 8% أي ما يعادل 399 مليون دولار،و تتقاسم كل من إيطاليا وإسبانيا المرتبة الرابعة بحصة تعادل 7% أي 345 مليون دولار لكل واحد منهما.

و على هذا الأساس يمكن القول أن قائمة زبائن الجزائر قد تنوعت في مجال الصادرات خارج المحروقات و توزعت عبر مختلف الأقليم القارية.

المطلب الثاني : إجراءات التصدير في الجزائر خارج قطاع المحروقات

سنحاول من خلال هذا مطلب توضيح مختلفالإجراءات الواجب إتباعها للقيام بعملية التصدير و لكن قبل ذلك وجب التطرق الى الشروط القانونية لعملية التصدير.

- **المتدخلون في عملية التصدير:**

تتدخل عدة أطراف اقتصادية في عملية التصدير، فنجد من أهم العناصر المتدخلة في هذه العملية ما يلي:

1-البنوك التجارية:و يعود سبب تسميتها تجارية نظرا لعملها المتخصص في تمويل التجارة، فهي تعرف على أنها مؤسسات إئتمانية غير شخصية تقوم أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير و التعامل بصفة أساسية في الإنتمان القصير الأجل.

و بهذا المفهوم فإن البنك التجاري يعتبر وسيطا بين أولائك الذين لديهم فائض في الأموال من جهة و أولائك الذين يحتاجون لتلك الأموال من جهة أخرة و مع الوقت خطت البنوك خطوة الى الإقراض من هذه الودائع فجمعت بين عمليتي الإقراض و الاقتراض[1].

الناقل:و هو المحترف أو وكالة النقل البرية، البحرية أو الجوية التي تلزم المرسل (مورد أو رجل عبور) في بلد المصدر بنقل وتسليم بضاعة في مكان محدد (مناء، مطار...)[2].

[1] زينب حسين عوض الله إقتصاديات النقود والمال دار الجمعة، بيروت، 1994، ص 87

[2] مصطفى رشدي شيحة النقود و المصارف و الإئتمان دار الجامعة الجديدية، الإسكندرية 1999 ص 87

المؤمن: نظرا لاستحالة تحمل المصدر للمخاطر التي قد تتعرض لها البضائع أثناء النقل، تتكفل شركة التأمين بعملية التأمين على البضائع وهي التي تتحمل تلك لمخاطر بدلا من المصدر.

عون العبور: يقصد به وكيل الترانزيت وهو شخص وسيط يكلف بتلقي البضاعة المرسلة عبر رحلة متعددة الأجزاء من الناقل البحري و اتخاذ ما يلزم لإعادة إرسالها لتكملة رحلتها بمعرفة ناقل أخر و ذلك نظير عمولة معينة.[1]

- **الوثائق المستعملة في التصدير:**

تتطلب عملية التصدير مجموعة من الوثائق لابد على المورد إرسالها للزبون مباشرة أو عن طريق البنك (الاعتمادألمستندي)و ذلك من أجل جمركة البضاعة و يحتوي الملف على الوثائق التالية:

1-شهادة الإجراءات الجمركية: تتضمن هذه الشهادة تصريح مفصل للبضائع الموجهة للتصدير، يستخرجها المصدر، وهو المستند الجمركي الذي على أساسه يتم الشحن على وسيلة النقل، و أهم البيانات التي يحتوي عليها:إسم المصدر و جنسيته، رقم سجل المصدر، بيان نوع البضاعة، كميتها، الوزن، الجهة المصدرة إليها، و وسيلة النقل.

2-الفاتورة المبدئية : هي فاتورة يقوم المصدر بتحريرها و هي نفسها التي يبعثها للزبون الأجنبي، و يجب أن تحتوي على البيانات التالية: إسم العميل، المرسل إليه البضاعة، البلد المصدرة إليه، الكمية، الصنف، السعر، القيمة الإجمالية، و نوع العملة.

3-إستمارة ترخيص الصادرات: و يتم اعتمادها من أحد البنوك المعتمدة من الإدارة العامة للنقد و تعبر عن استرداد قيمة البضاعة المصدرة للخارج و تحرر هذه الإستمارة في ثلاث نسخ، وأهم البيانات التي تحتوي عليها الإستمارة : إسم العميل، البلد المصدرة إليه، نوع البضاعة، القيمة، نوع العملة، إسم المصدر، الكمية المصدرة، طريقة الدفع، طريقة استرداد القيمة[2].

4-ترخيص التصدير: الهيئة المخولة بتسليم رخصة التصدير في الجزائر هي وزارة التجارة، حيث تجدر الإشارة الى ان هذه الوثيقة ليست إجبارية في كل الحالات إنما يقدم ترخيص التصدير في بعض الحالات فقط التي تستدعي توفرها و ليس لجميع عمليات التصدير و تضمين الترخيص الكمية المصرح بتصديرها،قيمة البضائع المصدرة، نوع العملة، السعر و طريقة الدفع.

[1] د لطيف جبر كوماني، مسؤولية الناقل البحري، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان 1996، ص28.

[2] فؤاد مصطفى محمود، التصدير و الإستيراد دار النهضة العربية، القاهرة، 1993 ص 411

5-مطابقة الدعم: تصدر هذه الشهادة في نسختين، الأولى للجمارك و النسخة الثانية للمصدر،و تصدر بعد إتمام الشحن مؤشر عليها بالكمية التي تم شحنها و تاريخ لشحن.

6- كشف المحتويات أو قائمة العبوة: و تعد من أهم الوثائق المطلوبة عند الشحن الدولي و و تظهر أهميته خاصة في التخليص الجمركي فبدونها ستصبح عملية التخليص عرضة للعديد من المشاكل كالتسبب في في التأخير في الإجراءات الجمركية، فهي عبارة عن كشف تفصيلي عن أرقام الطرود و صفتها وكميات البضائع المعبئة في كل طرد من الطرود، و الأوزان القائمة و الصافية.

7- شهادة الصحة: بعد القيام بفحص البضائع و التحقق من أنها مطابقة و مستوفية لشروط التصدير تقوم هيئات تابعة للصحة بتمكين المصدر من هذه الشهادة.

8- سند الشحن : هو مستند إثبات العقد، يحرر من طرف الناقل الى الشاحن يفيد باستلام الناقل لبضاعة و شحنه لها مبينا البضاعة وبياناتها وميناء الوصول المتفق عليه، ويعتبر سند الشحن المستند الأساسي في العمليات التجارية[1]

- **الإجراءات الواجب إتباعها لتنفيذ عملية التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر**

لخصنا هذه الإجراءات من خلال ما جاء في الدليل الإرشادي للمصدر الصادر عن الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ألجكس" حيث تناولها في شكل مراحل، لكن قبل التطرق الى إجراءات التصدير وجب التعرف الى الشروط القانونية لعملية التصدير في الجزائرحيث أن كل عمليات التصدير للمنتوجات تنجز بحرية باستثناء عمليات تصدير المنتوجات التي تخل بالنظام العام، حيث أقر المشرع الجزائري مجموعة من الشروط لممارسة عملية التصدير من قبل المؤسسات الإقتصادية في الجزائر المبينة في فيما يلي:

أ – ممارسة نشاط اقتصادي:يتم إنجاز عمليات التصدير من قبل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا إقتصاديا طبقا للتنظيم و التشريع المعمول بهما باستثناء العمليات التي تكون ذات طابع غير تجاري و العمليات التي تنجزها الإدارات والهيئات والتابعةللدولة، و يشترط شرطان جوهريان لممارسة أي نشاط إقتصادي و هما التسجيل في السجل التجاري و الإشهار القانوني.

[1] فؤاد مصطفى محمود، مرجع سبق ذكره، ص413

ب-خضوع عمليات التصدير لمراقبة الصرف و لبعض التدابير القانونية الخاصة

و نقصد بخضوع عمليات التصدير لمراقبة الصرف هو وجوب قيام المؤسسة الإقتصادية بالتوطين المصرفي حسب نص المادة 04 من النظام 91-13 المتعلق بالتوطين و التسوية المالية للصادرات خارج المحروقات، أما خضوعها لبعض التدابير القانونية الخاصة هو خضوع بعض البضائع و المنتجات لنظام الرخصمن جهة ،وخضوع فئة من المنتجات لدفتر الشروط من جهة أخرى و الذي سنتطرق إليه التطبيقي بالتفصيل.

أما فيما يتعلق بإجراءات التصدير فسنتطرق إليها في شكل مراحل:

المرحلة الأولى: إجراءات من أجل إنشاء الشركة

وتتمثل هذه الإجراءات الأولية فيما سيأتي ذكره:

أ- الشكل القانوني للشركة: يتم باختيار الصيغة القانونية لها عن طريق إنشاء القوانين الأساسية بمحرر رسمي ونشرها في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية، ويتم إيداعها لدى كتابة ضبط المحكمة التجارية.

ب- التسجيل في السجل التجاري: بطلب محرر في استمارة تقدم من طرف المركز الوطني لسجل تجاري.

ج- إجبارية التعريف الجبائي: هنا إلزامية التسجيل لدى مصلحة الضرائب، يكون النشاط مرهون بالتصريح بالوجود لدى مصلحة الضرائب.

د- إجبارية التصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي: إلزامية التصريح بخصوص الأجراء لدى الضمان الاجتماعي.

هـ- حساب بنكي: فتح حساب بنكي من بين الإجراءات الواجب على الشركة ذات الشخصية المعنوية أن تقوم به.[1]

[1])الدليل الإرشادي للمصدر ، معا لنرفع تحدي التصدير- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) -طبعة 2015 ص04-06-/ص 12-18 تاريخ الإطلاع عليه 2024/04/20 من الموقع الرسمي للوكالة: http://www.algex.dz

- **الإجراءات المسبقة للنجاح في عملية التصدير**

على المؤسسة الراغبة في تصدير احترامجموعة من المبادئ والأسس، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- الاستراتيجية: يجب على المصدر أن تكون له نظرة واضحة حول منتوجهوحول السوق المستهدفة، حيث إنه يجب على الشركة قبل عملية التصدير أن تعد نفسها وذلك بالاستفسار حول متطلبات التعامل على المستوى المحلي.

ب- الإنتاج: إن معرفة التكاليف والتحكم فيها تسمح بتحديد السعر خلال المفاوضات مع الزبون من أجل الحصول على أكبر هامش ممكن مع احترام رئيس الشركة لأدوات التسيير والمتمثلة في الوقت والطرق التي تسمح له بإنتاج السلع والخدمات في الآجال التي تتطلبها عملية التصدير.

ج- التموين: تلبية طلبات الزبون الأجنبي في الآجال المحددة مرتبط بالتحكم في التموين.

د- التسويق: يكون هناك مسؤول عن التصدير من أجل أن تكون عملية تصدير ناجحة.

هـ- الموارد المالية: وتتمثل في الأموال الخاصة، القروض البنكية، الفواتير، قروض التمويل المسبقة للصادرات.

و- سعر التصدير: ويتم تحديد سعر التصدير بالأخذ بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج، السوق، أسعار الصرف، المنافسة، وذلك كون أن المتداول في السوق المحلي ليس بالضرورة الأسعار المحتملة.

ع- اللوجيستيك: هو فن وعلم إدارة تدفق البضائع والطاقة والمعلومات والموارد الأخرى كالمنتجات والخدمات من منطقة الإنتاج إلى منطقة السوق ومن الصعب إنجاز أي تجارة عالمية دون دعم لوجستي احترافي.[1]

غ- المعايير والنوعية: ويكون المنتوج يستجيب لمتطلبات النوعية المطلوبة من طرف الزبون، كما يجب أن يحترم المنتوج الموجه لتصديره وتطابقه للمعايير واللوائح التقنية المفروضة من طرف بلد الوجهة.

[1] وئام بغياني، تحفيز التصدير للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مجلة بحوث جامعة الجزائر 1، العدد 13، جامعة الجزائر 2019 ص 19-20

المرحلة الثانية: تكوين الملف والتحضير للعملية

على المؤسسة التي تريد القيام بتصدير في إطار التحضير لها، أن تقوم بالتالي:

أ- التسجيل في السجل التجاري والنظام الجبائي: يمكن للمؤسسة التسجيل بأحد رموز النشاطات من أجل ممارسة نشاط التصدير، كما يجب على المصدر أن يكون حائزا على بطاقة مغناطيسية تحمل رقم التعريف الجبري.

ب- التوطين البنكي: تسمح هذه العملية بالتعرف على صفقة تجارية من خلال تسجيلها، وهي تخضع لشهادة التوطين، تطلب من طرف الجمارك عند إعداد التصريح بالجمرك للتصدير.[1]

ج- العبور: الاستعانة بوكيل عبور مختص في تنظيم النقل، التخليص الجمركي للتصدير، شروط التوصيل، شحن وتفريغ السلع.

د- إنشاء العقد: قبل إبرام عقد مع مشترٍ أجنبي، ينصح بمراجعة الشروط العامة للبيع ومراجعة البنود التي تنص على الدفع والثمن والبنود الخاصة بالمنازعات والبنود التحكيم ...الخ.

هـ- شهادة المنشأ: هذا المستند تشترطه البلدان المستوردة التي تمنح أفضلية في تعريفات الجمركية للمنتجات الجزائرية المصدرة، كالتالي:

- شهادة المنشأ الخاص بالإنفاق التجاري، التفضيل المبرم بين الجزائر وتونس، ويقدم من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والغرف الولائية للتجارة والصناعة.

- شهادة تداول البضائعEUR1الخاصة بالاتحاد الأوروبي المقدمة من طرف كل من الفرق الجزائرية للصناعة والتجارة (GAGI) وغرفة التجارة والصناعة للولاية (CCI) تحمل ختم الجمارك الجزائرية.

- شهادة المنشأ الخاصة بالمنتجات المصدرة إلى المنظمة العربية الكبرى للتبادل الحر (GZALE)، ومقدمة من طرف (CACI) و(CCI)، ويجب أن تحمل ختم الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة (CACI).

و- إرفاق البضاعة بوثائق النقل: على المصدر أن يرفق البضاعة المراد تصديرها بوثائق النقل حسب وسيلة النقل التي تم اختيارها؛سند الشحن البحري، وثيقة النقل الجوي، رسالة السيارة الدولية، وصل التسليم.

[1] دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) ص 83 تاريخ الإطلاع عليه 2024/04/20 من الموقع الرسمي للوكالة: http://www.algex.dz

المطلب الثالث: العراقيل التي واجهت عملية التصدير في الجزائر و أهم التسهيلات و الحوافز التي تقدمها الدولة.

أولا: العراقيل التي صادفت المصدرين

إن الكثير من الشركات الجزائرية المصدرة تواجه عددا معتبرا من العوائق التي تكبح نشاطها التصديري وتفرض عليها تحديا صعبا يحول دون نجاحها في ممارسة نشاطات التسويق الدولي تتمثل أهمها في:

- نقص الإجراءات المحفزة على التصدير: كارتفاع تكاليف المواد الأولية المستوردة، تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية، وهي معوقات خارجية لا يستطيع مدراء الشركات المصدرة التحكم فيها نظرا لارتباطها بهشاشة الاقتصاد الوطني.

فيما يتعلق بالسياسات المحفزة على التصدير فقد خصصت الحكومة الجزائرية الكثير من الهيئات التي تتدخل في عملية التصدير لكنها لم تأتي كلها إلى غاية اليوم.

- ضعف تنافسية المؤسسة في ظل المنافسة الحادة في الأسواق الخارجية: و يعود ذلك في اعتقادنا الى أن إنتقالالشركات الجزائرية من سوق وطنية تسودها منافسة بسيطة إلى أسواق خارجية ذات ديناميكية تنافسية عالية، خاصة الأسواق الأوروبية بالنظر إلى حجم الصادرات الجزائرية إلى دول الاتحاد الأوروبي.
- عقبات ارتفاع أسعار التكنولوجيا والمواد المستوردة: تأكيدا لهذه الفكرة كانت أكبر نسبة للواردات في الجزائر من تجهيزات الإنتاج الصناعي التي بلغت 58%من إجمالي الواردات لسنة2019، كما تصدرت دول الاتحاد الأوروبي قائمة الدول المصدرة للجزائر بنسبة إجمالية قدرت ب 36%، ومن المؤشرين السابقين نستنتج فكرتين هامتين.

– الفكرة الأولى تتمثل في كون الأموال المنفقة في تجهيز الصناعات الجزائرية لم ترق إلى مستوى دفع الشركات الصناعية إلى تحقيق فوائض الإنتاج والتوجه إلى الأسواق الخارجية.

– الفكرة الثانية تتمثل في كون ارتفاع تكلفة المواد والتجهيزات الصناعية المستوردة بالعملة الصعبة يبقي التكاليف الإنتاجية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مرتفعة، وهذا ما يحول دون رفع تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.

- الصعوبات في ميدان النقل الناجمة عن ضعف وعدم ملائمة البنية القاعدية (الموانئ، المطارات، السكك الحديدية، وسائل الشحن).
- تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية: كما أن تدني الدينار الجزائري أمام الأورو الأوربي والدولار الأمريكي قد يتيح أمام المؤسسات الجزائرية فرصة الاستفادة من تدني تكلفة اليد العاملة.
- المعوقات المرتبطة بتعقد وبطء إجراءات التصدير وسوء برامج الدعم الموضوعة من السلطات العمومية لترقية الصادرات التي لم تلبي احتياجات المؤسسات المصدرة، وتأكيدا لذلك يمكن القول إنه رغم إنشاء الكثير من هيئات الدعم والمساندة الشركات المصدرة ماتزال الإجراءات البيروقراطية تعطل صادرات الجزائر وتزيد من طول مدة انتظارها في الموانئ.
- قلة التنسيق بين مختلف الهيئات والمتدخلين في عمليات التجارة الخارجية(البنوك، الجمارك، التأمينات، غرق التجارة...)، وفي مستوى الأهمية نفسه عائق نقص عدد الأفراد المختصين في دراسة الأسواق الخارجية، وهي عوامل موضوعية يطرحها الكثير من المصدرين الجزائريين.
- مشكل التعبئة و التغليف الذي مازال المصدرون الجزائريين يتخبطون فيه

تجدر الإشارة إلى أن بعض تلك العوائق ترتبط بالشركة المصدرة بينما الكثير من العوائق الأخرى ترتبط ببيئة البلد المصدر (الجزائر)، و ان عدم بروز العوائق المرتبطة بالبيئة الأجنبية (البلد المستوردة) في طيات هذا التحليل يعود إلى نقص تجربة المصدرين حيث لم يصرح بها مدراء الشركات المصدرة نظرا لعدم تعرضهم لها.

ومما سبق نستنتج ان المؤسسات الجزائرية الناشطة في الصناعات تواجهها معوقات كبيرة أثناء قيامها بتصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، حيث بينت الدراسة معوقات كبرى يمكن تفصيلها إلى الكثير من العوامل التي تكبح السلوك التصديري للشركات المصدر. [1]

ثانيا :التسهيلات و الحوافز التي تقدمها الدولة الجزائرية في إطار تشجيع التصدير

وفرت الدولة الجزائرية مجموعة من الحوافز والضمانات لتشجيع المؤسسات الاقتصادية على التصدير فيما يخص سياسة تنويع الاقتصاد، وسنحاول تسليط الضوء عليها:

[1] دهشام عياد، دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1985-2019، مجلة دفاتر بوداكس؛ المجلد 10/العدد 01، المركز الجامعي مغنية – تلمسان- الجزائر، 2021 ص 92، 96، 97

أولا- منح معاملة خاصة لمؤسسات التصدير

تمنح هذه المعاملة التفضيلية للمؤسسات المصدرة، وهناك نوعين من الدوافع وتتمثل في دوافع ظرفية وأخرى هيكلية[1].

- الدوافع الظرفية تتعلق بالوضع السيئ للاقتصاد الوطني بعد انهيار أسعار النفط، فكان لزاما على السلطة البحث عن موارد جديدة لتمويل العجز في الميزانية، ومن بين البدائل المختارة، حث المؤسسات العمومية الاقتصادية على التصدير قصد جلب العملة الصعبة.
- الدوافع الهيكلية تتمثلفي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث تعد هدفا استراتيجيا للحكومات التي تعاقبت حيث سعت من خلال برامجها إلى تحقيق ما يلي:
- إعطاء أولوية للصادرات على الواردات
- تشجيع وتكوير الإنتاج الوطني
- -تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العمومية إلى الأسواق الدولية.
- الحد من التبعية للنفط عبر تنوع الصادرات.
- توجيه التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتصريف المنتوج الوطني
- من خلال ما سبق، سنعرض فيما يلي إلى المزايا التي جاءت بها الدولة في إطار منح معاملة تفضيلية لمؤسسة التصدير من خلال ثلاثة عناصر، هي كالتالي:

1- **بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملات الصعبة:** حيث أنه بموجب التعليمة رقم 194/20 المؤرخة في: 1994/04/12 التي حلت محل اللجنة الحكومية الخاصة المنشأة، والتي أُقرت بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملات الصعبة، وأصبحت كافة المنتوجات حرة للتصدير أو الاستيراد، تماشيا مع التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

2- **المساعدة والدعم في التصدير:** الدعم والمساعدة التي تمنح للمؤسسات التي تقوم بعملية التصدير من الدولة، سواء من ناحية الدعم المالي أو من حيث المساعدة الجمركية والتسهيلات بالنسبة للمعارض والصالونات في الخارج.

أ- **الدعم المالي:** نسب مالية تستفيد منها المؤسسات المصدرة، كدعم ومساعدة لها، تتمثل فيما يلي[1]:

[1] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجيةمنإحتكار الدولة الى إحتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر2007 ص 09

1- 25 % من نفقات النقل الدولي للمنتجات الزراعية تجاه وجهة بعيدة، وتعوض بعد العملية وبتقديم الإثبات.

2- 50% من نفقات النقل الدولي للمنتجات القابلة للتلف والموجهة للتصدير مثل التمور (تعوض بنسبة 80%) ويكون التعويض بعد عملية التصدير وبتقديم الإثبات (فواتير النقل).

3- جزء من نفقات المشاركة في المعارض والصالونات الخارجية يتم التكفل بها.

4- المعارضة المسجلة في البرنامج الرسمي لوزارة التجارة بنسبة 80%.

5- 100% بالنسبة للمشاركات الرسمية المقررة بشكل استثنائي.

06- المشاركة الفردية للشركات بنسبة 50%.

7- نقدات إعداد تشخيص التصدير 50%.

8- التكفل بنفقات استشراف الأسواق الخارجية، وإنشاء كيانات تجارية أولية في الخارج بين 10%، 25%، 50%.

9- النفقات المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية لفائدة المصدرين بنسبة ما بين 25%، 50.%

10- التكفل بنفقات إنشاء العلامات التجارية والحماية في الخارج للمنتوجات الموجهة للتصدير.

ب- المساعدة في الأنظمة الجمركية:المؤسسات المصدرة تستفيد من الأنظمة الجمركية الاقتصادية الرامية إلى تقليصو تأجيل تكاليف التخليص الجمركي أثناء العبور، إعادة تمويل المواد المعفاة من الضرائب والتصدير المؤقت.

ج- التسهيلات بالنسبة للمعارض والصالونات في الخارج: تقديم تسهيلات للمؤسسات المصدرة فيما يخص المعارض والصالونات الدولية و التي تتمثل في إجراء مبسط بالنسبة للعينات الموجهة للمشاركة في المعارض في الخارج (دفتر)ATA.

3- المحفزات الضريبية عند التصدير

تستفيد نشاطات التصدير من إعفاءات ضريبية، وهذه المزايا الضريبية الرئيسية الممنوحة للمصدرين هي:

أ- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات:

[1]وئام بغياني، ، مرجع سبق ذكره، ص 24

1-الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني.

2- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، ويتم بإلغاء شرط إعادة استثمار أرباحها أو مداخيلها بالنسبة لعمليات البيع والخدمات الموجهة للتصدير.

ب- الإعفاء فيما يخص الضريبة على رقم الأعمال: وهنا الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة والشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، وإرجاع الرسم على القيمة المضافة.

1- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة: يتعلق هذا الإعفاء بعمليات البيع التي تتعلق بالسلع المصدرة.

2- الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: يمكن للمصدرين الاستفادة من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء واستيراد السلع المنجزة من طرف المصدر.

2- إرجاع الرسم على القيمة المضافة: إمكانية القيام بإرجاع الرسم على القيمة المضافة على عمليات التصدير، السلع، الأعمال والخدمات، أو تسليم المنتوجات بالنسبة لكل المنتوجات والخدمات المعنية بالإعفاء عند الشراء.[1]

ثانيا- إنشاء الهيئات الداعمة للتصدير خارج المحروقات

تتم ترقية الصادرات من خلال التنسيق مع مختلف الهيئات التي تعمل على مرافقة المصدرين في إطار السياسة الوطنية لترقية الصادراتو التنسيق مع المصدرين لتحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية و تحسين الإطار القانوني و التنظيمي الذي يؤطر المصدرين و رفع العراقيل التي قد تواجههم و مرافقتهم لمواجهة تحديات المنافسةو تقديم التسهيلات و الضمانات الضرورية، و من بين أهم هذه الهيئات نجد الصندوق الوطني لترقية الصادرات و الوكالة الوطنية لترقية الصادرات.

1- الوكالة الوطنية لترقية الصادرات : هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري حيث تعتمد الوكالة سياسة توسيع المبادلات التجارية والإندماج الدولي كما تعتبر حلقة الوصل بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين وتتمثل أهم مهام الوكالة فيما يلي :

-دعم جهود المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال التصدير في الاسواق الخارجية

-إعداد المصدرين الجزائريين وتنظيمهم وتأطير مشاركتهم في المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالخارج.

[1] د. سليمة طبايبية، تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع و إشكالية التبعية للمحروقات،جامعة 8 ماي 1945- قالمة، 2014،ص4

-تسهيل دخول المصدرين الى الأسواق الخارجية[1]

2- الصندوق الوطني لترقية الصادرات: يعتبر الصندوق قناة قانونية لتمرير مساعدات الدولة لدعم الصادرات حيث تقدم لكل متعامل اقتصادي مقيم ينشط في مجال التصدير و من بين مهامه مايلي :

-اقتراح تدابير ذات طبيعة مؤسساتية أو تسريعية أو تنظيمية التي من شأنها أن توسع الصادرات خارج المحروقات.

-تقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية الصادرات و تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية

-المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات و إستراتيجيتها[2]

إستفادة المصدرين من خصم بنسبة 50 من تكاليف نقل البضائع نحو الخارج و تعويضها على ذلك من الصندوق الخاص لدعم الصادرات الذي تم إقراره في قانون المالية لسنة 2024[3]

ثالثا-إصلاح القطاع المصرفي

والذي يعتبر الحلقة الضعيفة من الإقتصاد الوطني، حيث تلقت البنوك تعليمات من أجل تسهيل إجراءات التصدير ومرافقة المصدرين كصدور التعليمة رقم 06-2021 المتعلقة بكيفيات فتح و سير حساب العملة الصعبة للتاجر و إمكانية حصول المصدر على 100% من ناتج إراداته من الصادرات خارج المحروقات و كذا التعليمة 07-2021 المحددة لمهلة أجال التوطين لصادرات المنتجات الطازجة االآيلة للتلف و/أو الخطيرة، فإن البنك ملزم بتلبية طلب المصدر باستمرار من هذه الفئة من النشاط،إضافة الى ما سبق خاصة مع بوادر إعادة نشر الوكالات المصرفية على المستوى الوطني من خلال فتح المجال لدخول الخواص في رأس مال البنوك (بنك التنمية المحلية وبنك القرض الشعبي الجزائري)، و هي تجربة رائدة بالنسبة للجزائر ستساهم بشكل كبير في رفع رؤوس أموال البنوك[4].

رابعا- تفعيل قانون الإستثمار الجديد

عملية تعديل القوانين تعتبر ثورة و طفرة في عملية التشريع الاقتصادي لاسيما الاعتماد على ثنائية "الاستثمار والتصدير" تعمل الجزائر على إخراج اقتصاد البلاد من دائرة المحروقات، مع تطبيق

[1] د. سليمة طبايبية، مرجع سبق ذكره، ص 5

[2] الموقع الرسمي للصندوق الخاص لترقية الصادرات : https://www.fspe.d تاريخ الإطلاع عليه 2024/04/24

[3] أمينة دورمان، إبرام إتفاقية ما بين وزارتي النقل و التجارة ، جريدة الجمهورية ليوم 29 أفريل 2024

[4] النظام رقم 2021 - 1 المؤرخ في 28مارس 2021، المعدل و المتمم للنظام رقم 2007-1، المؤرخ في 03 فيفري 2007 و التعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج www.bank-of-algeria تاريخ الإطلاع عليه 2024/04/24

سياسة اقتصادية قائمة على دعم المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير، خاصة في إفريقيا، وهي القارة التي تتسابق نحوها كل الاقتصادات الصاعدة، من خلال تفعيل قانون الاستثمار الجديد 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 وهو أول قانون تصدر قواعده التطبيقية بعد أسبوع من صدوره نظرا لأهميته القصوى في فتح أفاق واسعة لكل المستثمرين والذي دخل حيز التنفيذ في جويلية 2022 والذي ترمي أحكامه الى يهدف إلى تشجيع الاستثمار بهدف تطوير قطاعات النشاطات ذات الاولوية و تدعيم تنافسية الاقتصاد الوطني و قدرته على التصدير والذي تضمن 8 نصوص تطبيقية حملت معها تطلعات المستثمرين المحليين و الأجانب أين نجد عدة إجراءات تحفيزية لإعطاء صبغة تنافسية بالنسبة للاستثمار و إيجاد عدالة بين الاستثمارالمحلي و الاستثمار الأجنبي، إيجاد ضمانات للمستثمر الاجنبي خاصة. كل ها يتضمنه قانون الاستثمار الجديد سينعكس إيجابا على قطاع التصدير من حيث تنويع الصادرات خراج المحروقات كما و نوعا. [1]

خامسا-إنشاء مناطق التجارة الحرة:

صدر القانون المحدد للقواعد العامة المطبقة على المناطق الحرة تحت رقم 49 قانون رقم 22-15 المؤرخ في 20 جويلية 2022 مع إصدار نص تطبيقي يجسد المناطق الحرة على أرض الواقع مما سيسمح بانخراطالاقتصاد الوطني في محيطه الإقليمي لاسيما الإفريقي منه كما سيعمل على تطوير و تنويع الصادرات كما سيساهم في جلب المستثمرين المحليين و الأجانب و رفع عائدات العملة الصعبة، و لتجسيد خطط الدولة في إطار تشجيع قطاع الصادرات خارج المحروقات تسعى الجزائر لتعزيز تواجدها في السوق الإفريقي حيث أنشأت أربعة مناطق للتبادل الحر في الولايات الحدودية، إثنين منها مع دولة مالي في أقصى الجنوب ،المنطقة الثالثة في تندوف جنوب غرب البلاد على الحدود الموريتانيا، فيما تم إنشاء المنطقة الرابعة في الجهة الشرقية على الحدود التونسية، و الهدف من هذه العملية هو خلق مرونة اقتصادية تسمح بتصدير فائض الإنتاج الصناعي المحلي[2]

وتعتبر منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوقا واعدة بحسب الأرقام المنشورة، 1.2 مليار نسمة و بقيمة 3000مليار دولار أمريكي و ناتج محلي إجمالي يعادل 2500 مليار دولار[3]، حيث أن إنشاء هذه

[1] الجريدة الرسمية القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2022 العدد 50 ص5 الى 10

2- اللطيف الهواري، منتدى التجارة الخارجية، العدد 29، ديسمبر 2022 ص 41www.algex.dz/la-revue

[3] www.skynewsarabia.com

المناطق ستساهم في البدء في الفعلي المبادلات التجارية البينية الإفريقية باحتساب تفكيك جمركي تدريجي لمدة خمس سنوات بالنسبة 90 % من التعريفة الجمركية و لمدة 10 سنوات بالنسبة لـ 7% من التعريفة الجمركية تشكل منتجات تتطلب فترة تأقلم أطول، أما 3% المتبقية من التعريفة الجمركية أو ما يعرف أساسا بالمنتوجات جد حساسة يتم تحديدها من طرف كل دولة [1]

سادسا –فتح معابر برية حدودية

توافقا مع النهج الجديد الذي تتبناه الجزائر في الإنفتاحمن جديد مع دول الجوار،قامت الدولة بفتح معابر برية حدودية لتسهيل تجارة المقايضة ووضعت قانونا جديدا لتجارة المقايضة الذي يكتسي طابع استثنائي و يستهدف تسهيل تموين المقيمين بالجنوب خاصة،إن الأمر يتعلق بتجارة التمور، الفواكه، و الخضر و المعجنات الغذائية، الزيوت، الدهون و مواد البناء مقابل منتجات زراعية و مواشي، حيثأتمت الجزائر عدة عمليات خاصة فيما يتعلق بلحوم المقايضة، إضافة الى تشغيل خط بحري تجاري مع موريتانيا لتعزيز تواجد المنتجات الجزائرية في إفريقيا، و فتح خطوط جوية جديدة نحو عواصم إفريقية.[2]

سابعا–دعم و تطوير المؤسسات الناشئة

و ذلك من خلال خلق مناخ استثماري مناسب و منحها العديد من المزايا و لعل النظام الجديد الذي أصدر تحت التعليمة رقم 23–1 التي تحدد الشروط العملية لدخول مشروع مستشار الاستثمار التساهمي في السوق المالية سيسمح بفتح باب التمويل التساهمي للجمهور و ذلك باستخدام منصات رقمية ما يسمح بالتواصل المباشر بين الشركات الناشئة و المستثمرين، حيث يعد هذا النظام إضافة الى الاليات الأخرى المتبعة لتمويل و دعم المؤسسات الناشئة .[3]

ثامنا –إجراء الرقمنة:

يعتبر إجراءالرقمنة إجراء من حيث الشكل و تسهيل من حيث المضمون، أوجدته الدولة لضمان النزاهة و الشفافية و تجسيد للحوكمة الإلكترونية التي من شأنها بلوغ الأمن السيبراني و تحقيق السيادة الرقمية التي أصبحت إجبارية لاسيما رقمنة قطاع التجارة الخارجية الذي يحتاج الى أن تكون الرؤية واضحة فهي أساسية لما توفره من التسهيلات و حسن التسيير و إرساء نموذج جديد لتسيير الإدارات و والهيئات وغيره

[1] اللطيف الهواري، منتدى التجارة الخارجية، العدد 29، ديسمبر 2022 ص 42www.algex.dz/la–revue

[2] الموقع www.arabic.news.cn/2021–07 تاريخ الإطلاع عليه 2024/04/24

[3]موسوعة ويكيبديا إطار قانوني جديد لدعم الشركات الإبتكاروالمشاريع الشابة : http:\\ar.wikipedia.org موقع أطلع عليه بتاريخ : 2024/04/10 على الساعة : 22:00h

من المؤسسات العمومية و الاقتصاديةبالانتقال من التسيير الكلاسيكي القائم على الورق إلىالحوكمة الرقمية التي ترتكز أساسا على استعمال واسع للتكنولوجيات الرقمية الحديثة من أجل تعزيز مبادئ الشفافية و توطيد العلاقة بين الإدارة و المواطن و تسهيل التعاملات و الإجراءات الإدارية عن طريق ضمان تقديم خدمات نوعية مؤمنة و سريعة بأقل تكلفة كإجراءات طلب التوطين البنكي أو دفع ضريبة التصدير أو طلب رخصة التصدير أو سحب دفتر الشروط الى غيره من الإجراءات، حيث تم رقمنة قطاع التجارة الخارجية و ذلك للحصول على أرقام دقيقة و حقيقية لتحقيق التنمية على أسس علمية، ناهيك عن محاربة الفساد و البيروقراطية لأن كل المعطيات موثقة و واضحة والشفافية في تسيير المال العام و تكون العلاقات الإقتصادية مقننة من خلال الرقمنة[1]

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة و ترقية الصادرات WWW.COMMERCE.GOV.DZتاريخ الإطلاع عليه 2024/04/25

خلاصة الفصل الأول

ارتأينا من خلال هذا الفصل الى إبراز أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لدول العالم وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في اقتصادياتها، فهي تعتبر عصب حياة الإقتصاد وذلك من خلال مركبة التصدير خاصة، حيث تمكننا من الإحاطة بموضوع التصدير و إبراز دوره الرئيسي في النهوض بالإقتصاديات، فهو المحرك الأساسي لأي اقتصاد.

وعليه تعمل الدولة الجزائرية على خلق بيئة مناسبة تحمل في صلبها إجراءات تتميز بالبساطة و عدم التعقيد كلها تعمل على تحفيز النشاط التصديري و تقديم تسهيلات كلها تصب في مصلحة المصدرين الجزائريين و حمايتهم و الوقوف في وجه العراقيل التي قد تواجههم.

الفصل الثاني:

إجراءات التصدير خارج قطاع المحروقات

دراسة حالة على مستوى مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة (صادرات النفايات المعدنية الحديدة وغير الحديدية)

تمهيد

بعدما تطرقنا في الفصل الأول الى مفاهيم حول التجارة الخارجية و ماهية التصدير و يتضمنه من إجراءات تنظيمية و تحفيزية لمبادرة النشاط التصديري، سنحاول من خلال هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجزء النظري مع الواقع.

و للإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة قمنا بدراسة الإجراءات المتبعة على مستوى مديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية البويرة، حيث قمنا بتقديمالمديرية و المهام المنوط إلها، كما قمنا بدراسة حالة حول إجراءات تصدير نوع من السلع و الذي يتسم بنوع من الخصوصية في إجراءات تصديره و هو عملية تصدير نفايات المعادن الحديدية و غير الحديدية و مختلف العراقيل التي تواجهها.

المبحث الأول: تقديم مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة.

تعتبر مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة هيئة من الهيئات والأجهزة الإدارية على مستوى الولاية، تابعة لوزارة التجارة وترقية الصادرات خاضعة للقانون الأساسي للوظيفة العامة تهدف إلى تحقيق السياسة التجارية والمنافسة والجودة وحماية المستهلك وتنظيم النشاطات التجارية وقد تم إنشاء عدة مفتشيات عبر إقليم الولاية و المتمثلة في:

- ✓ المفتشية الإقليمية للتجارة بدائرة امشدالة.
- ✓ المفتشية الإقليمية للتجارة بدائرة سور الغزلان.
- ✓ المفتشية الإقليمية للتجارة بدائرة الاخضرية.
- ✓ ملحقة التجارة بدائرة عين بسام.

من خلال هذا المبحث سوف نتعرض الى التعريف بمديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة، نشأتها، مختلف المهام التي تقوم بها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة، نشأتها، وهيكلتها.

أولا: تعريف مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 11-09 يناير سنة 2011 والمتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة ومصالحها وعملها فإن مهام المديرية الولائية للتجارة هوتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الاقتصادية وقمع الغش، وتنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميدان التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وحماية المستهلك وتكلف بـ[1]:

- ✓ الإعلام بوضعية السوق بالاتصال مع النظام الوطني للإعلام.
- ✓ تنظيم المهن المقننة و السهر على إحترام كل التدابير المتعلقة بممارسة هذا النشاط.
- ✓ المساهمة في تطوير وتنشيط كل منظمة أوجمعية التي يكون موضوعها ذات صلة بصلاحياتها.
- ✓ وضع حيز التنفيذ كل نظام محدد من طرف الإدارة المركزية في مجال تأطير وترقية الصادرات.

[1] وثائق من مديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية البويرة

- ✓ الوقوف على كل التدابير المتعلقةبنشاطات الهياكل والفضاءات الوسيطة ذات المهام المتصلة بترقية تبادلات التجارة الخارجية.
- ✓ تطبيق برنامج الرقابة الاقتصادية وقمع الغش واقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير ودعم وظيفة الرقابة.
- ✓ السهر على تنفيذ برنامج النشاط ما بين القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية.
- ✓ متابعة المنازعات المرتبطة بنشاطها.

ثانيا: نشأة مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة

إنأحكام المرسوم التنفيذي الذي ينص على رقم 03-409 المؤرخ في 10 رمضان 1424 الموافق لـ 05 نوفمبر 2003، هو الذي يحدد مهام المديرية الولائية للتجارة و التي تتمثل في تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة والمهن المقننة والرقابة الاقتصادية وقمع الغش، هذا المرسوم يحدد بالتفصيل مهام وهيكلة المصالح الخارجية للوزارة المتمثلة فيما يلي:

- ✓ السهر على احترام القواعد المطبقة على الممارسات التجارية وضمان مراعاة شروط التنافس السليم والنزيه بين المتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ العمل على رصد الممارسات المضادة للمنافسة فيما يخص نشاطات إنتاج وتوزيع السلع والخدمات.
- ✓ متابعة تطور الأسعار عند إنتاج واستهلاك السلع والخدمات الضرورية أو الاستراتيجية.
- ✓ السهر على تطبيق سياسة الرقابة الاقتصادية وقمع الغش.
- ✓ التكفل بتنظيم تسيير الشؤون القانونية والمنازعات المرتبطة بنشاط المراقبة ومتابعة تطبيق قرارات العدالة عند الاقتضاء.
- ✓ إنشاء نظام إعلامي بخصوص وضعية السوق والاتصال مع النظام الوطني للإعلام.
- ✓ الحرص على تقديم المساعدة للمتعاملين الاقتصاديين والجماعات والمستعملين والمستهلكين، في ميدان الجودة وأمن المنتجات والنظافة الصحية.
- ✓ التنسيق مع جماعاتالمهنيين والمستهلكين.
- ✓ تحسين وترقية جودة السلع والخدمات المطروحة في السوق وكذا حماية المستهلك. مع اقتراح جميع الإجراءات الرامية إلى ذلك
- ✓ إعادة التأهيل لصالح الموظفين باقتراح برامج تكوين وتحسين المستوى.

- ✓ حسن تسيير الرصيد الوثائقي والأرشيف و تنظيمه.

ثالثا: هيكلة مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية البويرة

تتكون مديرية التجارة حسب من خمس مصالح و المتمثلة في(الهيكل التنظيمي أدناه):

- مصلحة ملاحظة السوق والإعلام والاقتصاد.
- مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة.
- مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش.
- مصلحة المنازعات والشؤون القانونية.
- مصلحة الإدارة والوسائل.

وكل مصلحة تضم ثلاث مكاتب.

الشكل رقم (05): هيكل مديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية البويرة

المصدر : وثائق من مديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية البويرة

المطلب الثاني: مهام وأهداف مديرية التجارة وترقية الصادرات.

أولا: مهام مديرية التجارة وترقية الصادرات.

تنحصر مجمل مهام مديرية التجارة وترقية الصادرات، والمهام الموكلة لكل مصلحة على النحو الآلي:

1-مصلحة الإدارة والوسائل:

- القيام بالتنسيق مع الإدارة المركزية بعمليات التوظيف وفقا القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- التعامل مع مجمل المصالح المركزية او الخارجية فيما يخص المسار المهني للموظفين، كمديرية للوظيفة العمومية، المراقب المالي، الخزينة وغيرها من المصالح.
- -التكفل بجانب إدارة الوسائل (سيارات، أجهزة، مكاتب...) وكل الجوانب المادية للإدارة.

وبصفة عامة فإن مهام مصلحة الإدارة والوسائل تكمن في إدارة كل الوسائل المادية والسهر على راحة العمال والموظفين على مستوى الإدارة. و تتبع المسار المهني للموظفين بكل جوانبه.

2-مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:

- العمل على تطبيق سياسة الرقابة الاقتصادية وقمع الغش.
- تنظيم الشؤون القانونية والمنازعات المرتبطة بنشاط المراقبة وتطبيق قرارات العدالة والتكفل بها عند الاقتضاء.

3-مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش:

- تقديم المساعدة للمتعاملين الاقتصاديين والمستهلكين في ميدان الجودة وأمن المنتجات.
- العمل على تحسين وترقية جودة السلع والخدمات في السوق وكذا حماية المستهلك.
- تشكيل فرق مختلطة مع الهيئات المعنية في جميع الدراسات والتحقيقات وأعمال صياغة المقاييس العامة والخاصة في مجال الجودة والنظافة الصحية والأمن المطبقة على المنتوجات والخدمات.

4-مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة:

- السهر على تطبيق النصوص التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالمنافسة وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة واقتراح كل التدابير المناسبة.
- السهر على احترام القوانين
- السهر على احترام القوانين المتعلقة بالمنافسة لأجل ضمان منافسة نزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين.
- المساهمة في تطوير وترقية المنافسة على مستوى نشاط جميع قطاعات الإنتاج، التوزيع والخدمات.

5-مصلحة مراقبة السوق والإعلام الاقتصادي.

- الإستمرار في المتابعة بالنسبة للتموين ولتطور الأسعار على مختلف المراحل (الانتاج، التوزيع للمواد الواسعة الاستهلاك والاستراتيجية).
- إنشاء نظام معلوماتي حول وضعية السوق.
- إعدادقاعدة معلوماتية تتضمن المعطيات الإحصائية حول المستوردين. و متابعة عملية الاستيراد
- العمل علىالتنسيق مع الغرفة المحلية للتجارة والصناعة عن طريق برمجة لقاءات وأيام دراسية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين لتوعيتهم وإرشادهم إلى اقتحام مجال التصدير من أجل المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات على المستوى المحلي
- تنظيم سوق الجملة للخضر والفواكه، والفضاءات التجارية (أسواق البلديات).

ثانيا: أهداف مديرية التجارة وترقية الصادرات

تتمثل أهداف مديرية التجارة من خلال البرنامج المسطر الخاص بحماية المستهلك وقمع الغش، فيما يلي:

- ✓ تقليص الخطر الغذائي و السهر على عدم حدوثه.
- ✓ التحكم بأمن المنتوجات خاصة المنتجات الواسعة الإستهلاك.
- ✓ إعلام المستهلك بالأسعار على مختلف المستويات (الجملة ة التجزئة)

تتمثل الأهداف المسطرة من طرف مديرية التجارة فيما يلي:

– الهدف المسطر رقم 1: العمل على محاربة الخطر الغذائي و محاولة القضاء عليه، أما بالنسبةقطاعات النشاط المعنية فتتمثل في: اللحوم عبر الفرقة المختلطة م ت/م م ف، المشروبات والمياه مع اقتطاع العينات، الحليب ومشتقاته عبراقتطاع العينات، الدواجن ومشتقاته، حلويات ومرطبات، المطاعم الجماعية منها المطاعم المدرسية والجامعية، المخابز، إطعام سريع،البسكتة وصناعة الحلويات والشوكولاطة مع اقتطاع العينات و مواد الطحانة مع اقتطاع العينات

أما فيما يخص نوعية المراقبة فتتم على النحو التالي: مراقبة شروط الإنتاج والتسويق–المراقبة الذاتية، إحترام القوانين العامة للنظافة، متابعة مستمرة للمواد الحساسة، تشديد المراقبة للتأكد من مطابقة الوسم،

تشديد المراقبة للتأكد من مطابقة الوسم،إحترام سلسة التبريد، مراقبة الملوثات والمضافات الغذائية، إقتطاع العينات، مراقبة مخابر المراقبة الذاتية والخدمات والتحقيق حول المواد الغير مطابقة

– الهدف المسطر رقم 2: التحكم بأمن المنتوجات، أما بالنسبةقطاعات النشاط المعنية فتتمثل في: أدوات التجميل، الأجهزة الإلكترومنزلية، مواد البناء، تطهير ومتابعة ملف منتجي المواد السامة والخطيرة، الوقاية من أخطار المنتجات الصناعية، الملابس والأحذية و مواد التنظيف

أما فيما يخص نوعية المراقبة فتتم على النحو التالي:إحترام تنفيذ الضمان القانوني، مراقبة رخصالاستيراد والإنتاج لمواد التجميل والمواد الخطيرة، التحقق من التصريحات المسبقة، البحث عن المواد الغير مطابقة و دراسة مع تحقيقات ميدانية لإبداء الرأي حول ملائمة إنشاء المؤسسات المصنفة، إضافة المشاركة في نشطات اللجنة الولائية لمراقبة المؤسسات المستقبلة للجمهور وتلك ذات

– الهدف المسطر رقم 3 : إعلام المستهلك كل المواد أما بالنسبةقطاعات النشاط المعنية فتتمثل في كل المواد، أما فيما يخص نوعية المراقبة فتتممراقبة مدى إحترام إجبارية إعلام المستهلك حول كافة خصائص المنتوج المعروض للاستهلاك

المطلب الثالث: تقديم مكتب ترقية التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية

نظرا للمهام المتعدد الموكل لمديرية التجارة أوجدت خمسة مصالح المشار إليها سابقا للتنسيق بين كل مصلحة و الوظائف الموكل إليها ، و من بين هذه المصالح نجد مصلحة مراقبة السوق والإعلام الاقتصادي و التي تضم المكاتب التالية:

-مكتب ملاحظة السوق والمهن و الإحصائيات.

- مكتب تنظيم السوق والمهن المقننة.

- مكتب ترقية التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية.

اوكلتمهمة تسيير التجارة الخارجية لمكتب التجارة الخارجية و من بين أهم مكاتب المديرية نظرا لدوره الحساس و المهم في مديرية التجارة و من أبرز المهام الموكل أليه ما يلي[1]:

1-متابعة ملفات الصادرات

يقوم المكتب بدراسة الملفات االمداعةو المتعلقة بعمليات التصديرالتي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون و كما يقوم المكتببإعداد الحصائل الأسبوعية او الشهرية ومن بين الملفات الخاصة بعملية التصدير: عملية التصدير الخاصة بالمنتجات نصف مصنعة، النفايات، المعادن الحديدية او الغير الحديدية (يلتزم المصدر بالقيام بإجراء خبرة على المنتوجات والبضائع حول نوعها ومضمونها، تخزين النفايات الحديدية وغير الحديدية على حالها يجب ان يكون خارج نطاق الميناء، أن يتم نقل النفايات الحديدية وغير الحديدية بواسطة وسائل نقل مناسبة كي لا يشكل خطر على أمن الطرقات والبيئة).

2-متابعة ملفاتالإستيراد

يقوم المكتب بدراسة الملفات االمداعةو المتعلقة بعملياتالإستيرادالتي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديونوهذا عن طريق المعلومات المتبادلة بين المتعاملون والإدارة، حيث أن كل متعامل اقتصادي شخص طبيعي أو معنوي يستوفي الشروط المطابقة للتشريع والتنظيم الساري المفعول يمكن له تقديم طلب استيراد منتوج أو سلعة خاضعة الحية المفتوحة .

[1] كريم قاضي، رئيس مكتب التجارة الخارجية و ترقية الصادرات لولاية البويرة، مقابلة شخصية ، تاريخ المقابلة 2024/04/14

3-متابعة ملفات التجار الأجانب الأجنبي

يقوم المكتب بدراسة الملفات المقدمة من طرف التجار الأجانب وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها، حيث يقوم أعضاء المكتب بتحقيقات ضرورية قصد اكتساب التجار الأجانب صفة التاجر،غير أنه تجدر الإشارة إلى أن المتعاملين الاقتصاديين الأجانب الراغبين في الاستثمار أو ممارسة نشاط تجاري يجب ان تتوفر فيهم مسبقا وقبل تسجيلهم في السجل التجاري، بعض الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المعمول به، وهذه الشروط تتمثل فيما يلي[1] :

- ✓ من شروط إنجاز الاستثمارات من طرف المستثمرين الأجانب في نشاطات إنتاج السلع والخدمات أنتكون في إطار شراكة تمثل فيها المساعدة الوطنية المقيمة نسبة 51%على الأقل من الرأسمال الاجتماعي للشركة التجارية.
- ✓ لا يمكن ممارسة أنشطة تجارية خارجية(استيراد وتصدير المنتوجات، البضائع، والمواد الأولية بغرض إعادة البيع على حالها) إلا من طرف أشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 30%على الأقل من الرأسمالي الاجتماعي للشركة التجارية. عندما يتعلق الأمر.
- ✓ بالنسبة لممارسة تجار التجزئة التي يمارسها التجار الأجانب والأنشطة التجارية الخارجية تخضع الحصول على بطاقة تاجر أجنبي وسجل تجاري محدد بمدة سنتين قابل التجديد.
- ✓ بالنسبةللأجانب الراغبين في ممارسة نشاط تجاري، صناعي، حرفي أو مهنة كرة لا يتطلب منهم البطاقة المهنية إلا بعد تسجيلهم في السجل التجاري.
- ✓ عندما يتعلق الأمر بملف الممثل القانوني للشركات: وهذا عن طريق تقديم ملف من طرف شركة يعين فيه الممثل القانوني للشركة بعد دراسة الملف وقبوله يتم تعيين الممثل القانوني للشركة عن طريق بطاقة الممثل القانوني وهذا وفقا للمهام الموكلة إليه حسب النصوص القانونية والتشريعات.

[1] وزارة التجارة وترقية الصادرات، القانون الأساسي للتاجر الأجنبي، تاريخ الإطلاع عليه 2024/04/10 من الموقع الإلكتروني:
http:www.commerce.gov.dz/ar/le statut-des-commerçants-etrangers

المبحث الثاني: الإجراءات القانونية لتصدير النفايات الحديدبة وغير الحديدية و العراقيل التي واجهت تصديرها

تقوم مديرية التجارة بتأطير عمليات تصدير المنتوجات الخاضعة لتنظيم خاص و ذلك بسهرها على إحترام شروط ممارسة نشاط تصدير هذه المواد، و من بينها نفايات المعادن الحديدية و غير الحديدية

المطلب الأول: الإجراءات القانونية لتصدير النفايات الحديدبة وغير الحديدية

تطبيقا التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 23 جوان 2021، و التي جاء في مضمونها تحرير تصدير بعض المنتجات التي كان يمنع تصديرها من قبل و التي تم تأطير تصديرها الذي يتم وفقا لشروط حددتها السلطات المعنية في هذه التعليمة، و من بين هذه المنتجات نجد المنتجات نصف المصنعة أساسا من نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية، و قد قامت مصالح مديرية التجارة لولاية البويرة عبر العديد من وسائل الإعلام بإعلام كافة المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في هذا المجال، الممارسين لنشاط التصدير أن عمليات تصدير المنتجات نصف المصنعة أساسا من المعادن الحديدية وغير الحديدية تم إخضاعها إلى إجراءات قانونية.

على هذا الأساس تقدمت الشركة ش.ذ.م.مروسيتك الكائن مقرها بـ التجزئة الغربية –حي الثورة عمارة د درج 04 قطعة رقم 50– بلدية البويرة الحاملة للسجل التجاري رقم 13B0283835 و التي تنشط في ميدان الرسكلةحيث تمارس نشاط إسترجاع المواد غير المعدنية للرسكلة (رمز نشاط رقم 112002) و نشاط تحويل الفولاذ الرقيق الخاص (رمز نشاط رقم 106105) إلى مكتب التجارة الخارجية وهذا لغرض القيام بعملية تصدير النفايات المعدنية، وبعد تلقي الشركة لجميع المعلومات اللازمة، قامت بتجهيز الملف على النحو التالي[1]:

- الاكتتاب في دفتر الشروط الممضي من طرف المدير العام للتجارة الخارجية لوزارة التجارة مع المتعامل الإقتصادي الذي يستوفي كل الشروط
- الحصول على ترخيص من طرف مصالح وزارة التجارة.
- إختيار البند التعريفي الذي يتماشى مع نشاط المصدر بالنسبة لكل منتوج موجه للتصدير.

[1] كريم قاضي، مرجع سبق ذكره.

أما فيما يخص الملف الذي يتعين على كل متعامل اقتصادي إحضاره فهو كالآتي[1]:

- بطاقة الاستعلامات مملوءة بخط واضح .
- السجل التجاري الالكتروني بالنسبة لنشاط مؤسسة التصدير أو نشاطات الرسكلة و تحويل نفايات المعادن .
- الرقم الضريبي .
- الاعتمادات والرخص اللازمة ذات العلاقة بنشاط جمع أو رسكلة أو تحويل نفايات المعادن والصادرة عن وزارة البيئة أو عن السلطات المعنية الأخرى .
- تقديم نسخة من عقود الملكية أو عقود الإيجار للمقر الاجتماعي أو المخازن وبعد ذلك يقوم أعضاء التحقيق بالخرجات الميدانية للتحقق من المقر والمخازن (إذا ما كانت شركة وهمية أو لا).
- فواتير شراء المواد الأولية (النفايات) بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين المنتجين .
- فواتير الشراء المنتجات نصف المصنعة بالنسبة للمصدرين.(لمعرفة مصدر المشتريات)
- فواتير التصدير الشكلية (PRO-FORMA) إن وجدت.

والوثائق اللازمة (المرفقات) تتمثل في:

- نموذج رخصة التصدير.
- دفتر الشروط المسبق للترخيص والمتعلق بآليات تأطير عمليات تصدير بعض المواد والمنتوجات المصنعة أساسا من تحويل و رسكلة نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية.
- البنود التعريفية الجمركية الخاضعة للاكتتاب في دفتر الشروط المسبق للتصدير.

أولا: رخصة التصدير.

يقوم طالب رخصة التصدير إيداع طلب رخصة التصدير عن طريق تقديم الملف السابق الذكر على مستوى مديرية التجارة الولائية المختصة إقليميا وبعد دراسته يتم منح الرخصة بعد قبول الملف أو رفض المنح

[1] مديرية التجارة لولاية البويرة ، إعلان لفائدة المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال جمع و رسكلة نفايات المعادن الحديدية و غير الحديدية، تاريخ الإطلاع عليه 2024/04/26 من موقع المديرية www.dcwbouira.dz

ويتم إبلاغ المؤسسة سبب الرفض قصد إمكانية رفع التحفظات وإيداع الملف لمرة أخرى قصد الدراسة، و في حالة القبول تمنح للمعني رخصة التصدير في إطار ممارسة نشاط تصدير النفايات الحديدية وغير الحديدية.

وفيما يخص نموذج رخصة التصدير، **أنظر الملحق(01)**.

ثانيا: دفتر الشروط المسبق للترخيص والمتعلق بآليات تأطير عمليات تصدير بعض المواد والمنتوجات أساسا من تحويل و رسكلة نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية.

بعد تحرير تصدير المواد والمنتوجات التامة الصنع والمصنعة أساسا من نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية والذي يتيح ممارسة هذا النشاط والتصدير فقط للمتعاملين الاقتصاديين الذين يمارسون نشاط التحويل والرسكلة بصفة قانونية والمؤسسات الناشطة في ميدان التصدير، قامت وزارة التجارة وترقية الصادرات بضبط عمليات التصدير محل التحرير بدفتر شروط خاص بكل المتعاملين الاقتصاديين الذين يمارسون نشاط تحويل ورسكلة نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية، كما يتعين على كل مصدر أن يكون تحت مسؤولية إثبات مصدر المواد الأولية للمنتوجات و المواد الموجهة للتصدير، أما بالنسبة لمدة صلاحية دفتر الشروط هذا سنتين على أن يقدم المتعامل أو المصدر حصيلة نشاطه خلال هذه الفترة، وبحسب دفتر الشروط الذي يتضمن 8 مواد محددة لهذا النشاط فإنه لا يمكن تصدير إلا المواد والمنتوجات التي ينتجها متعاملون اقتصاديون يمارسون نشاط التحويل والرسكلة بصفة قانونية أو التي تقتنيها المؤسسات المصدرة من المتعاملين الاقتصاديين، كما يتم تخزين المواد والمنتوجات الموجهة للتصدير من طرف متعاملين اقتصاديين يتوفرون على منشآت مهيئة لهذا الغرض ولا تشكل أي أضرار بالبيئة، كما يجب التصريح حول المعلومات والبيانات الصحيحة في بطاقة المعلومات المقدمة في الملف وأي خطأ فيها يعرض صاحبها لسحب دفتر الشروط، ويتم إعداده في 5 نسخ تودع على مستوى المديرية الإقليمية للتجارة، كما يجب على المصدر عند إيداع طلب الحصول على دفتر الشروط تقديم الوثائق التالية[1]:

- نسخة من مستخرج السجل التجاري.
- نسخة من بطاقة التعريف الجبائي.
- كل وثيقة أخرى مطلوبة وفق التنظيم المعمول به.

[1] مديرية التجارة لولاية البويرة، التصدير الخاضع لدفتر الشروط، من الموقع الإلكتروني www.dcwalger.dz تاريخ الأطلاع عليه 2024/04/26

يجب على المتعامل الاقتصادي فتح سجل مرقم ومؤشر عليه من طرف المدير الولائي للتجارة، تبين فيه كل المعلومات المتعلقة بحركة المنتوجات والمواد محل التصدير و ذلك قبل البدء في عملية التصدير، كماتقوم مصالح مديرية التجارة بمراقبة هذا السجل على الأقل مرة خلال شهرين.

- طبيعة المنتوجات والمواد والبضائع المسترجعة والمخزنة.
- الكميات.
- مصدرها.
- اسم أو التسمية الاجتماعية للموردين.
- رقم تسجيل الشاحنة التي سلمت البضاعة.

يسلم مدير التجارة المختص إقليميا رخصة للمصدر يقدمها لمصالح الجمارك قبل كل عملية تصدير و ذلك في حالة احترام المتعامل الاقتصادي لكل الشروط الواردة في دفتر الشروط.

وفي حالة رفض تسليم رخصة للتصدير من طرف المديرية الولائية للتجارة، يمكن للمصدر أن يقدم طعن لدى الوزير المكلف بالتجارة الخارجية الذي يجيبه في مدة لا تتجاوز 30 يوم ابتداءًا من تاريخ استلام الطعن.

وفيما يخص دفتر الشروط المتعلق بآليات تأطير عمليات تصدير بعض المواد والمنتوجات المصنعة أساسا من تحويل ورسكلة نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية. **أنظر الملحق رقم (2)**

ثالثا: البنود التعريفية الجمركية الخاضعة للاكتتاب في دفتر الشروط المسبق للتصدير.

يعد تبنيد السلع في جدول التعرفة الجمركية شرط أساسي للقيام بعملية التصدير، حيث أنه يجب أن تكون السلع محل التصدير في أحد الأشكال المبينة في القانون(سبائك، قضبان، حبيبات، مساحيق) **أنظر الملحق رقم (3)**

تتبع المبادئ المدونة أسفله عند تبنيد السلع في جدول التعريفة : ليس لعناوين الأقسام والفصول و أجزاء الفصول سوى قيمة إرشادية ، أماتبنيد الأصناف فيحدد قانوناً تبعاً لنصوص البنود والملاحظات الخاصة بالأقسام أو الفصول، وتبعاً للقواعد التالية، شريطة أن لا تتعارض هذه القواعد مع نصوص البنود والملاحظات

– يشترط في تبنيد الأصناف أو الأقسامأن لا تتعارض نصوص البنود والملاحظات التي تحدد قانوناً تبعاً لنصوص البنود والملاحظات الخاصة بالأقسام أو الفصول، شريطة

يتمثل دور عناوين الأقسام والفصول و أجزاء الفصول في إرشاد المراقبين مثل مصالح الجمارك و التجارة– .– كل إشارة إلى صنف ما في بند معين تشمل هذا الصنف، وإن كان غير كامل أو غير تام الصنع بشرط أن تتوافر في هذا الصنف غير الكامل أو غير تام الصنع في الحالة التي يقدم بها ، الصفات الأساسية للصنف الكامل أو التام الصنع (أو الذي يعتبر في حكم الصنف الكامل أو التام الصنع بمقتضى أحكام هذه القاعدة) ، سواء ورد مفككاً أو غير مجمع

–. إن أية إشارة إلى سلعة ما من مادة معينة تشمل هذه السلعة المصنوعة كليا أو جزئياً من هذه المادة . وتبند هذه الأصناف المخلوطة أو المركبة كل إشارة إلى مادة ما في بند معين تشمل هذه المادة سواء أكانت صرفة أو مخلوطة أو مشترك مع مواد أُخر .

إذا كانت سلعة تدخل في بندين أو أكثر، يتم التبنيدعلى الوجه الآتي:

أ . ، تعتبر هذه البنود متساوية في التخصيص بالنسبة لهذه الأصناف والسلع حتى ولو أعطى أحد هذه البنود لهذه السلع وصفاً أكمل أو أكثر دقةو يرجح البند الأكثر تخصيصاً على البنود ذات النصوص العامة . إلا أنه عندما ينص بندان أو أكثر كل على حدة إلى جزء فقط من المواد المكونة للأصناف .المخلوطة أو المركبة، أو إلى جزء فقط من السلع المهيأة بشكل مجموعات (أطقم) للبيع بالتجزئة

ب . الأصناف المخلوطة والمصنوعات المكونة من مواد مختلفة أو الناتجة من تجميع مواد مختلفة وكذلك البضائع المهيأة بشكل مجموعات (أطقم) للبيع بالتجزئة والتي لا يمكن تبنيدها تطبيقاً للقانون فإنها . تبند تبعاً للمادة أو الصنف الذي يضفي عليها الصفة الرئيسية ، إذا أمكن تحديد هذه الصفة

ج . تبند في البند الذي يرد متأخراً في الترتيب الرقمي من بين البنود التي يمكن أخذها بعين الاعتبار على حد سواء في حالة ما تعذر تبنيد السلع.

– تتبع الأصناف التي لا يمكن تبنيدها وفق القواعد السابقة بند الأصناف الأكثر مماثلة.

–تبند السلع قانوناً في البنود الفرعية التابعة لنفس البند وفقاً لنصوص وملاحظات هذه البنود الفرعية وكذلك . مع ما يلزم من التعديل والتبديل ، وفقاً للقواعد المنصوص عليها أعلاه ، علماً بأنه لا يمكن مقارنة البنود

الفرعية إلا إذا كانت من نفس المستوى . من أجل العمل بأحكام هذه القاعدة ، فإن ملاحظات الأقسام والفصول يجب تطبيقها أيضاً ، ما لم ينص على خلاف ذلك[1].

[1] وثائق من مديرية التجارة و ترقية الصادرات لولاية البويرة

بطاقة الاستعلامات

أناالممضي أسفله (هوية المصدر) .....

بصفتي: .....

مقر الشركة أو العنوان: .....

رقم السجل التجاري: .....

رقم التعريف الجبائي: .....

مصدر المواد والمنتوجات الموجهة للتصدير:

مكان التخزين: .....

اسم أو شركة المورد: .....

رقم التعريف الجبائي: .....

العنوان: .....

رقم وتاريخ الاعتماد: (وزارة البيئة) .....

ختم وتوقيع المصدر

المطلب الثاني: العراقيل التي صادفت مجال تصدير النفايات الحديدية و غير الحديدية

واجهه مجال تصدير النفايات الحديدية وغير الحديدية في الجزائر معوقات كبيرة كالعراقيل التي صادفت المصدرين عامة أثناء قيامهم بتصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية و التي كبحت السلوك التصديري لهم، بينما الكثير من العوائق الأخرى ترتبط ببيئة البلد المصدر (الجزائر)، ، نبينها فيما يلي:

1 – عوائق عامة

و تتمثل خاصة فيما يلي :

- نقص الإجراءات المحفزة على التصدير:
  - ارتفاع تكاليف التجهيزات الصناعية المستوردة و المستخدمة في التحويل و الرسكلة والذي يعود إلى تذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية، وهي معوقات خارجية لا يستطيع مدراء الشركات المصدرة التحكم فيها نظرا لارتباطها بهشاشة الاقتصاد الوطني.
  - فيما يتعلق بالسياسات المحفزة على التصدير فقد خصصت الحكومة الجزائرية الكثير من الهيئات التي تتدخل في عملية التصدير لكنها لم تأتي كلها إلى غاية اليوم.
- الصعوبات في ميدان النقل الناجمة عن ضعف وعدم ملائمة البنية القاعدية (الموانئ، المطارات، السكك الحديدية، وسائل الشحن).
- تعقد وبطء إجراءات التصدير وسوء برامج الدعم الموضوعة من السلطات العمومية لترقية الصادرات التي لم تلبي احتياجات المؤسسات المصدرة، رغم إنشاء الكثير من هيئات الدعم والمساندة للشركات المصدرة (ANEXAL, OPTIMEX, ALGEX. PROMEX,..) و ماتزال الإجراءات البيروقراطية تعطل صادرات الجزائر وتزيد من طول مدة انتظارها في الموانئ.
- قلة التنسيق بين مختلف الهيئات والمتدخلين في عمليات التجارة الخارجية(البنوك، الجمارك، التأمينات، التجارة...)، إضافة الى نقص عدد الأفراد المختصين في دراسة الأسواق الخارجية، وهي عوامل موضوعية يطرحها الكثير من المصدرين الجزائريين.

2-العوائق المرتبطة ببيئة البلد المصدر (الجزائر)

سجل ممارسة نشاط جمع وتصدير النفايات الحديدية من قبل المصدرين الذين أصبحوا ينشطون بكثرة في هذا المجال ارتفاعا كبيرا بعودة تصدير هذا النوع من المنتجات إلى الخارج، بعد أن تم تجميده، وحسب مصادر من وزارة التجارة، فإن حركة تصدير النفايات، تعد من بين أكثر المواد المصدرة على خلاف منتوجات ومواد أخرى، وهذا بالنظر إلى تضاعف الطلب على هذه المادة الأولية المعدنية من طرف الشركات الأجنبية، خاصة وأن تصدير هذه النفايات يدر أموالا طائلة على المصدر، ما فتح شهية التجار المحليين لممارسة هذا النشاط، خاصة وأن العملية لا تكلفهم كثيرا، لأن عمليات جمع بقايا النفايات الحديدية نشاط في متناول كل الفئات من المجتمع ، إذ أصبحوا لا يقتصرون على جمع النفايات فحسب، بل يتمادوا في اللجوء إلى عمليات تخريبية على غرار سرقة إشارات المرور أو البالوعات، كما مست سرقة الأغطية الفولاذية للبالوعات والأعمدة الكهربائية، إلى جانب الكوابل النحاسية التي تربط شبكة الكهرباء والاتصالات الهاتفية، وهو الأمر الذي كبد الدولة خاصة مصالح سونلغاز خسائر مالية كبيرة، جراء عمليات النهب المتكررة، و ما يجعل وضع حد لهذه التجاوزات غير ممكن هو قيام المشترين بحرق المبيع من نفايات حديدية حتى لا يتضح مصدرها علما أن هذا النشاط يعد الوحيد الذي لا يمكن التحكم فيه من حيث عملية التصنيف قبل تسويقها بالإضافة إلى التلاعبات في القيمة المالية الحقيقية للشحنة المصدرة، و تجدر الإشارة إلى أن عدد من القضايا الخاصة بهذا النشاط مطروحة على مستوى العدالة لعدم التزام المصدرين بأخلاقيات المهنة.

كما تجدر الإشارة الى ان عدم بروز العوائق المرتبطة بالبيئة الأجنبية (البلد المستوردة) في طيات هذا التحليل راجعا إلى نقص تجربة المصدرين حيث لم يصرح بها مدراء الشركات المصدرة نظرا لعدم تعرضهم لها.

المطلب الثالث : ضرورة تثمين المنتجات الوطنية من النفايات الحديدية و غير الحديدية (ما بين التصدير و تثمين المنتجات الوطنية من النفايات الحديدية و غير الحديدية)

منذ صدور التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 23 جوان2021 و الحكومة تسعى للتوفيق بين تصدير النفايات الحديدية و غير الحديدية و توجيهها نحو السوق الوطنية لدعم الصناعة، و هو قرار إيجابي اتخذته الحكومة لحماية الإقتصاد الوطني،من خلال تشجيع إنشاء الشركات الناشطة في مجال استرجاعوإعادةتدوير

النفايات الحديدية، وتوفير المواد الأولية، التي تعتبر كمدخلات في العديد من الصناعات التي نحن بحاجة إليها من أجل بعث النشاط الصناعي،فالنفايات الحديدية ذات قيمة اقتصادية كبيرة.

و في سياق تثمين المنتجات الوطنية من النفايات الحديدية و غير الحديدية و في بداية جوان 2022 قامت الحكومة بإطلاق منصة إلكترونية لإدارة عروض المواد والمنتجات المصنعة أساسا من تحويل و رسكلة النفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية وتم توطين هذه المنصة التي أطلق عليها تسمية "**ألجيرياميتالإكسنج**"، على مستوى وكالة ترقية التجارة الخارجية "**ألجكس**"حيث تقوم المنصة بتأطير مستدام لسوق المواد الناتجة عن تحويل النفايات المعدنية، يتم على مستواها نشر عروض البيع الخاصة بمحولي النفايات، وهذا قبل الشروع في عملية التصدير، كما يتم من خلالها نشر عروض الشراء الخاصة بالمنتجين الوطنيين المعنيين باستعمال هذه المواد ومعرفة أماكن بيعها في الجزائر، مع بناء سياسة لدعم المؤسسات التي تستفيد من هذه المواد، بالإضافة إلى تثمين هذه المنتجات باستحداث مؤسسات مصغرة و لاستعمال هذا المنتوج الوطني عوض تصديره إلى الخارج وتتضمن كذلك هذه المنصة الموجهة حصريا للمهنيين وبصفة مجانية، دليلا إلكترونيا للمؤسسات المسجلة التي تعرض المنتجات الخاصة بهذا المجال، حسب الشروح المقدمة خلال مراسم الاطلاق التي جرت بحضور وزير التجارة وترقية الصادرات، ممثلي البرلمان بغرفتيه وممثلي دوائر وزارية وهيئات عمومية ومؤسسات اقتصادية وجمعيات مهنية، وجمعيات أرباب عمل.

وعلى هذا الأساس يُمكن القيام بالصناعة التحويلية من خلال استغلال النفايات الصلبة سواء الحديدية أو النحاسية أو غيرها، التي تعتبرمادة خام، بالإضافة أنه من غير المعقول تصدير هذه الأخيرة إلى الخارج واستيرادها كمادة خام موجودة في الجزائر و أن النفايات جزء لا يتجزأ من المواد الوطنية الخام كما أن أثرها الإيجابي يظهر من خلال تقليص فاتورة الإستيراد، والمحافظة على المواد الخامة الوطنية، وبالتالي المحافظة على الإقتصاد الوطني وأموال الخزينة العمومية.

إن النفايات الحديدية ذات قيمة اقتصادية كبيرة، يُمكن إعادة استثمارها من جديد وتقديمها كمنتوج نهائي للسوق الداخلي، خاصة وأن هذا النشاط عرف نمو كبير، بحيث ارتفع الطلب كثيرا عليه في السنوات الأخيرة، و عانى هذا النوع من السلع ندرة في السوق الوطني (مادة الحديد)، و جاءت الإجراءات الجديدة لضبط صادرات النفايات الحديدية لتوفير هذه الكميات للسوق الداخلية حتى تتمكن من جرد الطاقات الوطنية من حيث كمية الإستهلاك وكمية الإنتاج ، إضافة الى أن هذا القرار سيُمكن من ضبط أسعار الحديد في

السوق الداخلية، أما بالنسبة لارتفاع أسعار مادة الحديد في السوق الوطني جاء بفعل زيادة الطلب على مادة الحديد، أما في الأسواق الخارجية فإن ارتفاعأسعاره جاء تزامنا مع الإضطرابات التي يشهدها العالم جراء الأزمة الأوكرانية . الروسية، خاصة وأن المنطقة معروفة بتصدير كميات معتبرة من الحديد إلى العالم ،

وبالتالي قرارات الحكومة تندرج ضمن سياسة صناعية ، تضمن حاجيات السوق الوطنية أولا، ثم التصدير كخطوة ثانية.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال ما تناولناه خلال هذا الفصل تبين لنا أن الدولة قامت بتحرير تصدير بعض المنتجات التي كانت قد منعت تصديرها من قبل و أعلنت عن ذلك بصدورالتعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 23 جوان2021 التي جاء في مضمونها تأطير تصدير المنتجات نصف المصنعة أساسا من نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية فهي تتميز بخصوصية فيما يخص إجراءات تصديرها حيث تخضع لإطار قانوني خاص يتسم بالضبطية من أجل ضمان السير الحسن لعملية التصدير، و هذا لما لهذه المادة من أهمية باعتبارها ثروة وطنية يجب تثمينها، إلا أن هذا المجال صادف عدة عراقيل من الصعب التغلب عليها خاصة رصد التجاوزات فيما يخص تحويل النفايات الى المنتجات النصف المصنعة أساسا من نفايات المعادن الحديدية و غير الحديدية.

خاتمـــة

تبين لنا من خلال هذا المبحث أن للتجارة الخارجية دور هام في اقتصاد جميع الدول لما توفره من احتياجات ومن سلع وخدمات غير متوفرة لها محلياً من خلال نشاط الإستيراد، وفي الوقت نفسه تمكنه من تصريف ما لديه من فائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.

منذ تحرير التجارة الخارجية والدولة الجزائرية تحاول دعم التصدير للخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات و يأتي هذا الاهتمام كحتمية و ليس كخيار بسبب ما يصيب أسعار المحروقات لاسيما البترول متذبذب في الآجال القصيرة و المتوسطة و الاتجاه نحو الانخفاض في الآجال الطويلة نتيجة البحث و التطوير الخاصين بإيجاد بدائل هذا المصدر الطاقوي وكذا التغيرات التي تحدث من تقلبات و تغيرات عالمية.

فمنذ 2021 يمكن القول أن الجزائر دخلت فعليا المعترك الإقتصاديحيث أن خلق اقتصاد متنوع من أولويات الحكومة الجزائرية، و تعمل الدولة على دعم الصادرات خاصة مع ارتفاع أسعار النفط منذ 2021 مما أدى إلىارتفاع إيرادات الدولة من العملة الصعبة، ما سمح بإطلاق مشاريع تنموية في إطار تشجيع الصادرات خارج المحروقات في مجالات عديدة و المتمثلة خاصة في إعادة هيكلة التركيبة السلعية للصادرات الوطنية خارج المحروقات أين أتضح لنا الأمر من دراسة واقع التصدير في الجزائر للفترة الممتدة من 2010-2022 ، غير أن عملية التصدير تواجه عراقيل وصعوبات حاولت الدولة رفعها من خلال مجموعة من التدابير من تحفيزات و تسهيلات.

في هذا السياق و في سبيل تحقيق الإقلاع الإقتصادي المنشود و استكمالا لسلسلة الإجراءات التي باشرت بها الحكومة من قبل قامت الدولة بتقديم تسهيلات ضريبية، جمركية، دعم مالي، إضافة الى مراجعة بعض القوانين كقانون الإستثمار الجديد 18-22 الذي دخل حيز التنفيذ و الذي يعتبر ثورة و طفرة في التشريع الإقتصادي الجزائري الذي تسعى الحكومة من خلاله الى تنظيم الإقتصاد الوطني و تسهيل إجراءات الإستثمارسواءا للمستثمرين المحليين أو الأجانب و المساواة بينهم من حيث الإمتيازات و الذي من شأنه تدعيم تنافسية الإقتصاد الوطني و قدرته على التصدير، كما باشرت الدولة بإصلاحات مصرفية لمرافقة المصدرين،و كذا المصادقة على نص القانون المحدد للقواعد العامة المطبقة على المناطق الحرة و دخول المنطقة الإفريقية للتبادل الحر ZLECAF حيز التنفيذ و التي ستساهم في تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية و خاصة أن الدولة الجزائرية قررت توجيه بوصلتها الإقتصادية نحو الجنوب الى العمق الإفريقي،و

يجدر التنويه في هذا الصدد بالمشاريع الهامة التي أطلقتها الدولة منذ 2021 و التي من شأنها المساهمة في تقوية العلاقات الثنائية التجارية و الإقتصادية الإفريقية في إطار مقاربة رابح–رابح و الذي سيعمل على خلق ديناميكية إقتصادية و تجارية دولية بالجزائر،و إضافة الى ما سبق و قصد تسريع و تسهيل إجراءات التصدير على الإدارات و المصدرين تمت رقمنة قطاع التجارة الخارجية، كما عكفت الدولة على رفع العراقيل و الصعوبات التي يمكن أن تعترض رجال الأعمال في مسار التصدير.

كل هذه المجهودات التي بذلتها الدولة و التسهيلات أثمر عن تسجيل نمو ملحوظ في الصادرات خارج المحروقات منذ 2021 و الذي مس العديد من المنتجات لاسيما التي أقرتها الجهات الرسمية للدولة كالوكالة الوطنية لترقية الصادرات (الجاكس).

إستحدثت الدولة شعبة تصدير جديدة من أجل المساهمة في الرفع من حجم الصادرات خارج المحروقات حيث أن إجراءاتها تدخل في إطار تشجيع الصادرات ألا و هو إجراءات تصدير بعض المنتجات التي تتمتع بخصوصية و تخضع لشروط للتمكن من تصديرها غير أنه و إن كان هناك ضبطية في الإجراءات المتعلقة بتصديرها إلا أنه يدخل في إطار تشجيع الصادرات و هذا بتحرير تصديرها بعدما كانت ممنوعة من التصدير مما يحقق إرادات إضافية للدولة و هي منتوجات كثر إقبال الأجانب عليها حيث أنه بلغت القيمة السوقية للنفايات الحديدية فقط 13 مليار دينار جزائري، و في هذا الإطار قمنا بدراسة حالة مديرية التجارة و ترقية الصادرات التي تسهر على احترام شروط تصدير هذه المنتجات و التي أخذنا كمثال إجراءات تصدير نفايات المعادن الحديدية و غير الحديدية التي تخضع لدفتر شروط ، ورخصة تصدير و تبنيد السلع في جدول التعريفة الجمركية ،

و بالتالي فإن إجراءات التصدير في الجزائر تختلف حسب مجالات التي ينشط فيها المصدرون، فهنالك مجالات تتسم إجراءاته بالتشجيع المطلق و هنالك أخرى تتسم بنوع من الضبط، الغاية منها تطبيق سياسة تثمين المنتجات النصف مصنعة كخطوة أولية و تصدير ما فاض عن ذلك كخطوة ثانية

إستنادا لما سبق يمكن القول في إطار الرؤية الإقتصادية الجديدة أن الجزائر تمشي بخطى ثابتة نحو تنويع الإقتصاد الوطني، و هي الرؤية التي تصبو من خلالها الى إرساء أسس صلبة لإقتصاد وطني قوي مستدام و متنوع مستقل عن التبعية لعائدات المحروقات.

و لقد أنصب اهتمامنا بهذا الموضوع قصد التعريف بمختلف الإجراءات المتبعة في سبيل الولوج الى عالم التصدير و كذا التعريف بالتحفيزات الجديدة التي تقدمها الدولة لكل من يرغب في ممارسة نشاط التصدير

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالي:

-تعتبر التجارة الخارجية عصب حياة اقتصاد أي دولة و ذلك من خلال مركبة التصدير الذي يساهم بشكل كبير في النهوض بإقتصاديات الدول.

-وجود إرادة حقيقية لدى الحكومة الجزائرية فيما يخص تشجيع الصادرات و يظهر ذلك خاصة في التسهيلات التي تقدمها الدولة سواءا من خلال التعديلات التي أجرتها أو من حيث سن قوانين جديدة كقانون الإستثمار الجديد -الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تحقق قفزة كمية و نوعية غير مسبوقة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من 1.7 مليار دولار الى 5 مليار دولارأي ما يعادل11% من إجمالي الصادرات الجزائرية

-تنويع الصادرات خارج المحروقات هو الخيار الأول للتحرر من التبعية النفطية.

-دخول بعض القوانين حيز التنفيذ و صدور نصوصها التطبيقية سيساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات، كالقانون 18-22 المتعلق بالإستثمار و كذا لتعليمة رقم 2021/07 و التعليمة رقم 2021/06 المتعلقة بالإصلاح البنكي و غيره من القوانينالتي من شأنها أن تؤدي الى تنويع الإنتاج المحلي و الذي سينعكس إيجابا على مستوى الصادرات

-هناك معوقات كثيرة تواجه قطاع الصادرات خارج المحروقات في الجزائرخاصةالمتعلقة بالبنية التحتية

-إنشاء الناطق الإفريقية للتبادل الحر سيسهل عملية التبادل التجاري و سيعمل على خلق ديناميكية اقتصادية و الذي سيساهم في تحرير التجارة البينية الإفريقية

- **التوصيات:**

من خلال الدراسة التي قمنا بها لإنجاز هذه المذكرة، خرجنا بجملة من الإقتراحات و التي رأينا أنها كفيلة لتطوير الإقتصاد الوطني و المتمثلة في :

- إنشاء إدارة دراسة المعلومة و هي فرع من الإدارة العامة لبيئة التصدير و هي تجربة رائدة في الكثير من الدول و أن تكون هذه الدراسة متاحة بشكل مجاني للمصدرين و التي من شأنها العمل على تذليل التحديات و رصد العوائق سواءا إجرائية ، تشريعية، معلوماتية أو لوجستيكية و العمل على معالجتها و تزويد المصدرين بالدراسات و التقارير.
- توسيع نطاق إنشاء المرافق التجارية و المالية كفروع للبنوك والمعارض الدائمة في الدول التي تتعامل الجزائر معها بكثرة،و التي من شأنها أن تشكل منصات لمرافقة المصدرين الجزائريين و استقبال السلع الجزائرية خاصة مع تفعيل قرار مجلس الوزراء حول إنشاء فروع للبنوك في بعض الدول الإفريقية، بإعتبارها في الوقت ذاته إجراء سيسهل من الإندماجالإقتصادي للجزائر في العالم
- خلق بيئة مناسبة و أكثر تحفيزا تحمي المصدرين من تقلبات الأسواق و تقديم ضمانات و تعويضات أكثر.
- إعفاء المصدرين من بعض الضرائب كإعفاء المصدرين الناجحين من الضريبة غير المباشرة، إضافة الى ربط الإعفاءات الضريبية بحصول المصدر على شهادات الجودة. التي تعتبر شهادة في بالغ الأهمية في الدول المتطورة.
- تغطية الدولة لتكاليف الإدراج في المنصات الإلكترونية أو جزء منها
- المشاركة الفردية في المعارض الدولية خاصة المتخصصة بدل إنتظار المشاركات الجماعية التي قد تفوت الفرصة امام المصدر.
- الدخول في الإتفاقيات الدولية التي تضمن رفع نسبة التبادل التجاري.
- دعم القطاعات التي تستحق التدعيم.
- تطوير خطوط النقل بالسكك الحديدية و خاصة أن بوصلة الجزائر متجهة نحو دول إفريقيا.
- البحث على مصادر أخرى للطاقة كالطاقة الشمسية و خاصة بعد الأزمة كورونا التي أثرت سلبا على أسواق الطاقة التقليدية من النفط و الغاز من ناحية تراجع الطلب عليها و بالتالي انخفاض أسعاره.

- الاهتمام بالقطاع الزراعي و الذي من شأنه أن يخلق فرص لتنويع المنتجات و توجيهها نحو التصدير.

- **أفاق الدراسة:**

نرجو من خلال هذا البحث الذي تم تقديمه في مجال التصدير خارج المحروقات في الجزائر ما بين الضبط و التحفيز إن يفتح مجال آخر لدراسة م ايلي من المواضيع المقترحة التالية:

- نحو إنشاء إدارة دراسة المعلومة المتعلقة ببئة التصدير
- تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات
- مساهمة قطاع الخدمات في ترقية الصادرات

قائمة المصادر
المراجع

أولا :الكتب

3. مارك هارندر، جون هدسون، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة كل من الأستاذ طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، الطبعة العربية، دار المريخ للنشر، الرياض ،1987
4. حسام، على داود وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
5. عبد الحكيم الرفاعي، السياسة الجمركية الدولية و التكتلات الاقتصادية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ،1986.
6. سعد غالب يسين : الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ،1999.
7. غول فرحات، التسويق الدولي :مفاهيم وأسس النجاح في الاسواق المالية، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000.
8. زينب حسين عوض الله إقتصاديات النقود والمال دار الجمعة، بيروت، 1994.
9. مصطفى رشدي شيحة النقود و المصارف و الإئتمان دار الجامعة الجديدية، الإسكندرية.
10. د لطيف جبر كوماني، مسؤولية الناقل البحري، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان 1996.
11. فؤاد مصطفى محمود، التصدير و الإستيراد دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

ثانيا : مذكرات جامعية

12. وليد قسوم ميساوي :دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستر، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2007/2006.
13. زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية عمى النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر– الفترة ،مذكرة ماستر في العموم التجارية، جامعة محمد خيضر–بسكرة،2015/2014.
14. عزوزي عواطف، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة ماستر في العموم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2010.
15. بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعمي، الشلف، الجزائر ،2009.
16. بوسعيد هشام، البلي البشير، معوقات عملية التصدير في الجزائر–دراسة حالة مؤسسة خاصة– مؤسسة " كوندور"، موضوع تقرير تربص– تخصص تجارة دولية، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، 2016–2015

ثالثا : الدراسات وملتقيات

17. وصاف سعيدي، ضمان ائتمانات التصدير في البلدان لنامية، فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصادياتوالمؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 22 ،21نوفمبر ،2006
18. وئام بغياني، تحفيز التصدير للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مجلة بحوث جامعة الجزائر 1، العدد 13، جامعة الجزائر 2019.
19. دهشام عياد، دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1985-2019، مجلة دفاتر بوداكس؛ المجلد 10/العدد 01، المركز الجامعي مغنية – تلمسان– الجزائر، 2021
20. عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجيةمن إحتكار الدولة الى إحتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر2007
21. د. سليمة طبايبية، تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع و إشكالية التبعية للمحروقات،جامعة 8 ماي 1945– قالمة، 2014.
22. أمينة دورمان، إبرام إتفاقية ما بين وزارتي النقل و التجارة ، جريدة الجمهورية ليوم 29 أفريل 2024
23. كريم قاضي، رئيس مكتب التجارة الخارجية وترقية الصادرات لولاية البويرة، مقابلة شخصية ، تاريخ المقابلة 2024/04/14

رابعا : مجلات

1. عبد اللطيف الهواري، لمحة حول تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 09 أشهر 09/2021أشهر 2022، مجلةمنتدى التجارة الخارجية، العدد 29، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس)، ديسمبر 2022

خامسا : القوانين

24. النظام رقم 2021 – 1 المؤرخ في 28مارس 2021، المعدل و المتمم للنظام رقم 2007-1، المؤرخ في 03 فيفري 2007 و التعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج.
25. الجريدة الرسمية القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2022 العدد 50.

سادسا : المواقع الإلكترونية

26. http://www.algex.dz
27. https://www.fspe.d
28. http:\\ar.wikipedia.org
29. www.bank-of-algeria
30. http:\\ar.wikipedia.org
31. **WWW.COMMERCE.GOV.DZ**
32. www.dcwalger.dz
33. www.dcwbouira.dz
34. http:www.commerce.gov.dz/ar/le statut-des-commerçants-etrangers
35. www.skynewsarabia.com
36. www.arabic.news.cn/2021-07

الملاحق

الملحق رقم 01: نموذج رخصة التصدير

رخصة تصدير رقم ...../....20

إن مدير التجارة لولاية .....

بناءا على طلب المتعامل الاقتصادي (التسمية الاجتماعية) .....

اسم ولقب مسير الشركة: .....

المقر الاجتماعي: .....

المقيد في السجل التجاري تحت رقم: .....

رقم التعريف الضريبي :NIF .....

يرخص بتصدير:

المادة/ المنتوج: .....

رقم التعريفة الجمركية (1): .....

الوجهة: (بلد الزبون): .....

الفاتورة الشكلية رقم: .....المؤرخة في: .....

الكمية (للإحصاء): .....

المبلغ بالدينار: ..... / العملة الأجنبية: ... .

سلمت هذه الرخصة طبقا لأحكام التعليمة الوزارية المشتركة التي تحدد آليات تأطير عمليات تصدير بعض المواد والمنتوجات المصنعة أساسا من تحويل ورسكلة نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية، المؤرخة بتاريخ .....، وطبقا لدفتر الشروط المؤشر عليه تحت رقم..... بتاريخ.....

تسلم الرخصة في نسخة واحدة أصلية ونسختين طبقا للأصل.

حرر ب .....، في: .....

التأشيرة

الملحق رقم 02

دفتر الشروط المتعلق بآليات تأطير عمليات تصدير بعض المواد والمنتوجات المصنعة أساسا من تحويل ورسكلة نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية

المادة الأولى: يهدف دفتر الشروط هذا إلى تحديد الالتزامات التي يجب أن يخضع لها كل متعامل اقتصادي يقوم بتصدير بعض المواد والمنتوجات المصنعة أساسا من تحويل ورسكلة نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية وذلك طبقا لأحكام التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 23 جوان 2021 التي تحدد آليات تأطير عمليات تصدير هذه المواد والمنتوجات.

المادة 02: لا يمكن تصدير إلا المواد والمنتوجات التي ينتجها متعاملون اقتصاديون يمارسون نشاط التحويل والرسكلة بصفة قانونية أو التي تقتنيها المؤسسات المصدرة من المتعاملين الاقتصاديين المذكورين.

المادة 03: يتم تخزين المواد والمنتوجات الموجهة للتصدير المنصوص عليها في المادة الثانية من دفتر الشروط من طرف متعاملين اقتصاديين يتوفرون على منشآت مهيأة لهذا الغرض وبطريقة لا تلحق أي ضرر بالبيئة وصحة وسلامة المواطنين وأمنهم.

المادة 04: يجب أن يكون طلب الحصول على دفتر الشروط مرفقا بالوثائق الآتية:

- بطاقة الاستعلامات الملحقة بدفتر الشروط هذا.
- **بالنسبة للمنتجين:** الاعتمادات اللازمة وفق القوانين المنظمة لممارسة نشاط جمع، رسكلة وتحويل نفايات المعادن والصادرة عن وزارة البيئة و/أو السلطات المعنية.
- **بالنسبة للمصدر غير المنتج:** مذكرة إتفاق أو عقد تاري مبدئي مع منتج معتمد،
- كل وثيقة أخرى مطلوبة وفق التنظيم المعمول به.

المادة 05: يتعين على المصدر عند كل عملية تصدير أن يسهر تحت مسؤوليته على إثبات مصدر المواد الأولية للمنتوجات والمواد الموجهة للتصدير.

المادة 06: تحدد مدة صلاحية دفتر الشروط بسنتين قابلة للتجديد، بطلب من المصدر وتقديم حصيلة عمليات التصدير المنجزة خلال هذه الفترة.

المادة 07: يلزم المصدر بصحة المعلومات المقدمة ودقتها وكذا بصحة البيانات الواردة في بطاقة الاستعلامات، كما يلتزم بالامتثال الصارم للشروط المحددة في دفتر الشروط هذا.

الملحق رقم 02

دفتر الشروط المتعلق بآليات تأطير عمليات تصدير بعض المواد والمنتوجات المصنعة أساسا من تحويل ورسكلة نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية

المادة الأولى: يهدف دفتر الشروط هذا إلى تحديد الالتزامات التي يجب أن يخضع لها كل متعامل اقتصادي يقوم بتصدير بعض المواد والمنتوجات المصنعة أساسا من تحويل ورسكلة نفايات المعادن الحديدية وغير الحديدية وذلك طبقا لأحكام التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 23 جوان 2021 التي تحدد آليات تأطير عمليات تصدير هذه المواد والمنتوجات.

المادة 02: لا يمكن تصدير إلا المواد والمنتوجات التي ينتجها متعاملون اقتصاديون يمارسون نشاط التحويل والرسكلة بصفة قانونية أو التي تقتنيها المؤسسات المصدرة من المتعاملين الاقتصاديين المذكورين.

المادة 03: يتم تخزين المواد والمنتوجات الموجهة للتصدير المنصوص عليها في المادة الثانية من دفتر الشروط من طرف متعاملين اقتصاديين يتوفرون على منشآت مهيأة لهذا الغرض وبطريقة لا تلحق أي ضرر بالبيئة وصحة وسلامة المواطنين وأمنهم.

المادة 04: يجب أن يكون طلب الحصول على دفتر الشروط مرفقا بالوثائق الآتية:

- بطاقة الاستعلامات الملحقة بدفتر الشروط هذا.
- **بالنسبة للمنتجين:** الاعتمادات اللازمة وفق القوانين المنظمة لممارسة نشاط جمع، رسكلة وتحويل نفايات المعادن والصادرة عن وزارة البيئة و/أو السلطات المعنية.
- **بالنسبة للمصدر غير المنتج:** مذكرة إتفاق أو عقد تاري مبدئي مع منتج معتمد،
- كل وثيقة أخرى مطلوبة وفق التنظيم المعمول به.

المادة 05: يتعين على المصدر عند كل عملية تصدير أن يسهر تحت مسؤوليته على إثبات مصدر المواد الأولية للمنتوجات والمواد الموجهة للتصدير.

المادة 06: تحدد مدة صلاحية دفتر الشروط بسنتين قابلة للتجديد، بطلب من المصدر وتقديم حصيلة عمليات التصدير المنجزة خلال هذه الفترة.

المادة 07: يلزم المصدر بصحة المعلومات المقدمة ودقتها وكذا بصحة البيانات الواردة في بطاقة الاستعلامات، كما يلتزم بالامتثال الصارم للشروط المحددة في دفتر الشروط هذا.

المادة 08: دون المساس بالعقوبات الأخرى المنصوص عليها في التشريع المعمول به فغنه يترتب على كل إخلال بالالتزامات سحب دفتر الشروط هذا.

حرر بالجزائر في .....

تأشيرة المدير العام للتجارة الخارجية

المصدر

عبارة قرئ ووافق عليها

ختم وإمضاء المصدر

الملحق رقم 03

Listes des sous position tarifaires des produits relevant des chapitres 72, 74, 76, 78, 79 et 80 présentés sous forme des lingots, billettes, granulés et poudres.

PRODUITS		SOUS POSITION TARIFAIRE	DESIGNATION TARIFAIRE
Fonte, fer et acier	Lingots	7206.10.00.00	- Lingots
	Billettes	7207.11.10.00	- - - Billettes
		7207.12.10.00	- - - Billettes
		7207.19.10.00	- - - Billettes
		7207.20.10.00	- - - Billettes
	Granulés(grenailles)	7205.10.10.00	- - -provenant de fi fer ou Dacier (y compris de fil machines) l
		7205.10.90.00	- - - Autres
	Poudres (*)	7205.21.00.00	- - - Dacier alliés
		7205.29.00.00	- - - Autres (*)
Cuivre	Lingots	7403.19.12.00	- - - - Lingots
		7403.21.10.00	- - Lingots
		7403.22.10.00	- - - Lingots
		7403.29.11.00	- - - Lingots
		EX 7403.29.11.00	- - - - Lingots
		EX 7403.29.90.00	Lingots
	Billettes	7403.13.00.00	Billettes
		EX 7403.21.10.00	- - Billettes
		EX 7403.22.90.00	Billettes
		EX 7403.29.19.00	Billettes
		EX 7403.29.20.00	Billettes
		EX 7403.19.90.00	Billettes
	Granulés(grenailles)	EX 7403.19.90.00	Grenailles
	Poudres (*)	7406.10.00.00	---poudres a structures non lamellaires
		7406.20.10.00	- - - poudres à structures lamellaires
Aluminium	Lingots	7601.10.20.00	- - - Lingots
		7601.20.20.00	- - - Lingots
	Billettes	7601.10.10.00	- - - Billettes
		7601.20.10.00	- - - Billettes
	Granulés (grenailles)	EX 7601.10.90.00	Grenailles
		EX7601.20.90.00	Grenailles
	Poudres (*)	7603.10.00.00	- poudres a structure non lamellaires
		7603.20.10.00	- - - poudres à structures lamellaires
		7801.10.10.00	- - - Lingots

الملحق رقم 03

Listes des sous position tarifaires des produits relevant des chapitres 72, 74, 76, 78, 79 et 80 présentés sous forme des lingots, billettes, granulés et poudres.

PRODUITS		SOUS POSITION TARIFAIRE	DESIGNATION TARIFAIRE
Fonte, fer et acier	Lingots	7206.10.00.00	- Lingots
	Billettes	7207.11.10.00	- - - Billettes
		7207.12.10.00	- - - Billettes
		7207.19.10.00	- - - Billettes
		7207.20.10.00	- - - Billettes
	Granulés(grenailles)	7205.10.10.00	- - -provenant de fi fer ou Dacier (y compris de fil machines) l
		7205.10.90.00	- - - Autres
	Poudres (*)	7205.21.00.00	- - - Dacier alliés
		7205.29.00.00	- - - Autres (*)
Cuivre	Lingots	7403.19.12.00	- - - - Lingots
		7403.21.10.00	- - Lingots
		7403.22.10.00	- - - Lingots
		7403.29.11.00	- - - Lingots
		EX 7403.29.11.00	- - - - Lingots
		EX 7403.29.90.00	Lingots
	Billettes	7403.13.00.00	Billettes
		EX 7403.21.10.00	- - Billettes
		EX 7403.22.90.00	Billettes
		EX 7403.29.19.00	Billettes
		EX 7403.29.20.00	Billettes
		EX 7403.19.90.00	Billettes
	Granulés(grenailles)	EX 7403.19.90.00	Grenailles
	Poudres (*)	7406.10.00.00	---poudres a structures non lamellaires
		7406.20.10.00	- - - poudres à structures lamellaires
Aluminium	Lingots	7601.10.20.00	- - - Lingots
		7601.20.20.00	- - - Lingots
	Billettes	7601.10.10.00	- - - Billettes
		7601.20.10.00	- - - Billettes
	Granulés (grenailles)	EX 7601.10.90.00	Grenailles
		EX7601.20.90.00	Grenailles
	Poudres (*)	7603.10.00.00	- poudres a structure non lamellaires
		7603.20.10.00	- - - poudres à structures lamellaires
		7801.10.10.00	- - - Lingots

Plomb	Lingots	7801.91.10.00	- - - Lingots
		7801.99.10.00	- - - Lingots
	Billettes	EX 7801.10.90.00	Billettes
		EX 7801.91.90.00	Billettes
		EX 7801.99.90.00	Billettes
	Granulés(grenailles)	EX 7801.10.90.00	Grenailles
		EX 7801.91.90.00	Grenailles
		EX 7801.99.90.00	Grenailles
	Poudres (*)	7804.20.10.00	- - - poudres
Zinc	Lingots	EX 7901.11.00.00	Lingots
		EX 7901.12.10.00	Lingots
		EX 7901.12.20.00	Lingots
		EX 7901.12.30.00	Lingots
		EX 7901.20.10.00	Lingots
		EX 7901.20.20.00	Lingots
	Billettes	EX 7901.11.00.00	Billettes
		EX 7901.12.30.00	Billettes
		EX 7901.12.20.00	Billettes
		EX 7901.12.30.00	Billettes
		EX 7901.20.10.00	Billettes
		EX 7901.20.20.00	Billettes
	Granulés(grenailles)	EX 7901.11.00.00	Grenailles
		EX 7901 12.10.00	Grenailles
		EX 7901.12.20.00	Grenailles
		EX 7901.12.30.00	Grenailles
		EX 7901.20.10.00	Grenailles
		EX 7901.20.20.00	Grenailles
		EX 7901.11.00.00	Grenailles
	Poudres (*)	7901.90.10.00	- - - poudres
Etain	Lingots	EX 8001.10.00.00	Lingots
		EX 8001.20.00.00	Lingots
	Billettes	EX 8001.10.00.00	Billettes
		EX 8001.20.00.00	Billettes
	Granulés(grenailles)	EX 8001.10.00.00	Grenailles
		EX 8001.20.00.00	Grenailles
	Poudres (*)	EX 8007.00.91.00	Poudres